مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية

الألفاظ التي ظاهرها الترجيح والاختيار في طيبة النشر لابن الجزري (ت:٨٣٣هـ) مدلولها وأثرها في القراءة

إعداد

د. حبيب الله بن صالح بن حبيب الله السلمي

الأستاذ المشارك بقسم القراءات كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى

- من مواليد عام ١٤٠٣هـ ، بمكة المكرمة.
- تخرج في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٢٦هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم القراءات بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٣٣هـ بأطروحته: "حصن القارئ في اختلاف المقارئ للشيخ هاشم المغربي: دراسة وتحقيقا"، كما نال شهادة الدكتوراه منه أيضا عام ١٤٣٦هـ بأطروحته: "الشفاء في علل القراءات لأبي الفضل البخاري (من أول سورة الرعد إلى آخر القرآن): دراسة وتحقيقاً".
- من أعماله المنشورة: "تحريرِ الأوجهِ في بعضِ الآياتِ مِن طريقِ الشَّاطبيةِ، للإمام مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري (١١٥٤هـ): دراسة وتحقيق"، "الألفاظ التي ظاهرها التضعيف في طيبة النشر لابن الجزري: مدلولها وأثرها في القراءة".
- البريد الشبكي : habeb1403@gmail.com

(قدم للنشر في ١٤٤٢/٨/١١هـ ؛ وقبل للنشر في ١٤٤٢/٩/١٧هـ)

الملخص

هذا بحث يهدف إلى دراسة ألفاظ الترجيح والاختيار الواردة في منظومة طيبة النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ نحو:(رَجَح، رجِّح، أصح، أتمّ، أجلّ، اصطفي، المختار...) وجملتها ستة عشر لفظاً في سبعة وعشرين موضعاً. مع بيان معانيها ودلالاتها وما إليها.

وقد جعلته في مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث؛ تضمنت دراسة ألفاظ الترجيح والاختيار، وذكر صيغها وألفاظها ومعانيها وأقسامها، ودوافع استعمالها. وختمته بأهم النتائج والتوصيات، والتي كان من أبرزها:

١. أن ألفاظ الترجيح والاختيار -بحسب مدلولها- تنقسم إلى ستة أقسام:

الأول: ما دل على ترجيح واختيار أحد الأوجه مع تصحيح غيره. **والثاني**: ما دل على ترجيح أحد الأوجه مع تضعيف غيره. **والثالث**: ما دل على مطلق تقوية وجه القراءة فحسب، دون تفضيله على غيره. **والرابع**: ما حكى ابن الجزري اختياره عن بعض أهل الأداء بصيغة التضعيف. **والخامس**: ما دل على مطلق الاختيار لجميع القراء. والسادس: ما دل على الاستحباب الفقهي فحسب.

٢. أن أبرز دوافع ابن الجزري للترجيح والاختيار ثمانية: أن يكون ذلك القول قول الأكثرين، أن عليه العمل عند أئمة الأمصار، أنه الأصح نصّاً، أو رواية، أو قياساً، أو حجة، أنه هو الأصل، أو هو المشهور.

الكلمات المفتاحية: ألفاظ الاختيار، الترجيح، طيبة النشر، الاختيار في الطيبة.

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أورثنا حفظ آياته، ووفق من شاء من عباده للاهتداء بنور هداياته، والصلاة والسلام على معلم حروفه وقراءاته، إمام القراء والمجودين، نبينا محمد بن عبد الله، عليه وعلى آله وصحبه أزكى صلاة وأتم تسليم، وبعد:

فإن علم القراءات من أجل العلوم منزلة وقدراً، وأسناها منقبة وذكراً، ولذلك انصرفت جهود العلماء -رحمهم الله- نحوه نظماً وتحريراً ونثراً. وتوالت التواليف فيه على مدى القرون المتقدمة حتى عصر خاتمة المحققين الإمام ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، فألَّف كتابه الكبير: «النشر في القراءات العشر»، جمعَ فيه وأوعى، وحرر ووفّى؛ وفق ضوابط جليلة معتبرة؛ فكان غاية كل راغب، ونهاية كل طالب.

ثم إن الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ نظم قصيدته الشهيرة الموسومة: «طيبة النشر في القراءات العشر» وضمَّنها كتاب النشر؛ فبوأها ذلك حظوة ومكانة، وأورثها قبولاً ورعاية. ومن هنا صارت هذه المنظومة مجمع الطلاب، ومرتع ذوي الأفئدة والألباب، ممن اختصهم الله بالعناية بكتابه، والتحرير والتنقير في مختلف قراءاته.

وقد أولاها العلماء الأقدمون والباحثون المعاصرون العناية الفائقة، ابتداء بشرح ابن الناظم رحمهما الله، ومروراً بشرح النويري والسمنودي ثم التَّرْمسي وانتهاء بأبرز الشروح المعاصرة: الهادي للدكتور محمد محيسن، والكوكب الدري للقمحاوي-رحم الله الجميع-، وغير ذلك من الشروح، أو من التحريرات على اختلاف مدارسها وتنوعها، ولا تزال هذه المنظومة مرجعاً ومآباً للباحثين في هذا العلم الشريف.

ولما تشتمل عليه هذه المنظومة من المسائل الوفيرة، واللطائف الكثيرة الجديرة فقد رغبت في المشاركة في دراسة مسألة من جملة تلك المسائل الواردة في هذه

المنظومة؛ ألا وهي : إيراد الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ عدداً من ألفاظ الترجيح أو الاختيار نحو: (رجَح، رجِّح، المختار، اصطفي، اختير، الأصح، الأتم) ونحوها من الألفاظ التي أوردها في منظومته واختلفت معانيها عند المصنفين والشارحين.

وأرجو أن يكون هذا البحث مشاركة نافعة في هذا المضمار، وخدمة لكتاب الله وقراءاته وطلابه، وأن يسدد الله الخطى ويبارك الجهود ويحقق المقصود إنه سميع قريب مجيب.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من جهتين:

الأولى: أن البحث متعلق بمنظومة طيبة النشر في القراءات العشر، وهي منظومة ذاع صيتها وعظمت مكانتها، وكثر طالبوها وقارئوها وحافظوها؛ كيف وهي تجمع أصح ما في الدنيا اليوم من القراءات عن الأئمة العشرة.

الثانية: أن البحث يسهم في مناقشة مسائل مهمة لها تعلقها بجانب الرواية وجانب الدراية معا؛ وينتج عن تحرير تلك المسائل آثار في المقروء به عن هؤلاء الأئمة العشرة من طريق هذا النظم المبارك.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في كون ألفاظ الترجيح أو الاختيار مما يختلف ويتباين استعمالها عند الأئمة؛ فتارة تستعمل لنصرة أحد القولين وتضعيف القول الآخر أو ردّه، وتارة تستعمل لنصرة القول وتقديمه وتفضيله مع قبول القول الآخر وتصحيح الأخذ به، ومعلوم قدر ما بين الاستعمالين من التباين في الدلالة والأخذ والتلقي. والباحث عن مفهوم هذه المصطلحات والألفاظ لا يكاد يجد بحثاً يخدم هذا الهدف، ويبين دلالات تلك الألفاظ ومعانيها وما إليها..

وقد بدا لي -بادئ الأمر- أن كلا الأمرين وارد في هذه المنظومة؛ فجاءت فكرة هذا البحث لتتبع تلك الألفاظ ومواضع ورودها وبيان مقصودها.

أسئلة البحث:

يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما الألفاظ التي استعملها ابن الجزري في منظومته لغرض الترجيح والاختيار؟ وما مدلولها؟ وما أقوال الشراح والمحررين في معنى ذلك اللفظ في موضعه؟ وما أثر ذلك في القراءة؟ وهل ثَمَّ قاعدة عامة لابن الجزري في استعمال تلك الألفاظ؟ وما دوافع ابن الجزري لاستعمال هذه الألفاظ؟.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحرير مفهوم هذه الألفاظ وإيضاح دلالاتها، وبيان أثر ذلك على القراءة. وكذلك محاولة استنتاج أبرز بواعث الترجيح والاختيار عند الإمام ابن الجزري من خلال هذه الألفاظ.

وقد كنت أنوي أن أضمَّ إلى هذا البحث دراسة ألفاظ التضعيف الواردة في طيبة النشر، لما بينهما من العلاقة؛ لكن حال دون ذلك شروط النشر في المجلات العلمية لطول البحث فيهما وتجاوزه الحجم المسموح به؛ فأفردت كل بحث على حدة فانتظم عنوان هذا البحث في: «**الألفاظ التي ظاهرها الترجيح والاختيار في طيبة النشر، مدلولها وأثرها في القراءة**».

خطة البحث

تتكون خطة هذا البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة وثبت المصادر والمراجع.

المقدمة: وتتضمن أهمية البحث وأسئلته وأهدافه وخطته ومنهجه.

التمهيد: في التعريف بمنظومة طيبة النشر ومؤلفها.

المبحث الأول: تعريف الترجيح والاختيار وذكر ألفاظهما.

المبحث الثاني: حصر الألفاظ الدالة على الترجيح والاختيار وبيان معانيها إجمالاً.

المبحث الثالث: أقسام ألفاظ الترجيح والاختيار الواردة في طيبة النشر.

المبحث الرابع: أبرز دوافع الترجيح والاختيار عند الإمام ابن الجزري.

ثم خاتمة البحث متضمنة أبرز النتائج والتوصيات. ثم ثبت المصادر والمراجع.

منهج البحث:

استعملت في هذا البحث المنهج المعتمد على الاستقراء والتتبع ثم التحليل، كما استعملت المنهج الوصفي في وصف منهج ابن الجزري في منظومته وفق الإجراءات التالية:

١. حصرتُ ألفاظ الترجيح والاختيار الواردة في طيبة النشر، ثم فرزتها كل لفظ مع نظائره على ترتيب ورودها في القصيدة، ثم درستها موضعاً موضعاً، دراسة مستوفاة فيما أحسب، ثم صنَّفتها وبنيت مباحث البحث على نتائج تلك الدراسة، ولم أذكر في هذا البحث إلا خلاصة تلك الدراسة؛ إذ لو نقلت كامل الدراسة لطال البحث جدا.

٢. اعتمدتُ في الدراسة كتاب النشر أصلاً أصدر عنه وأحتكم إليه وأتبين به مراد المؤلف؛ إذ هو أصل هذه القصيدة ومضمنها، ولا أحد أعلم بمقصود المؤلف منه نفسِه. إضافة إلى كتابه «تقريب النشر»، ثم أشهر شروح الطيبة، ، ثم كتاب إتحاف فضلاء البشر للبنا، ثم كتب التحريرات عند الحاجة، وأشهرها: تحريرات المنصوري والأزميري والسيد هاشم والمتولي.

٣. دلَّلتُ على كل مدلول من مدلولات ألفاظ الترجيح والاختيار ببعض الأمثلة، كاشفة للمراد وافية بالمقصود.

٤. ترجمتُ للأعلام في أول موضع.

٥. وثقتُ النصوص والشواهد.

٦. لخَّصت مخرجات الدراسة في خاتمة البحث.

٧. وضعت أرقام الأبيات قبلها في المتن. مع ذكر الباب.

التمهيد

التعريف بمنظومة طيبة النشر ومؤلفها

أهمية المنظومة:

تعدُّ منظومة طيبة النشر في القراءات العشر أوسع نظم وصلنا في هذا العلم طرقاً ووجوهاً، وعِدَّة طرقها: تسعمائة وثمانون طريقا، وأصول هذه الطرق ثمانون طريقا، ذكر الداني[١] والشاطبي[٢] منها أربعة عشر[٣].

وقد تضمنت هذه المنظومة كتاب "النشر في القراءات العشر" «ومنه اكتسبت أهميتها؛ إذ يعدُّ هذا المؤلَّف أشهر كتب القراءات وأكثرها دقة وتحريراً وتمحيصاً، حتى غدا اليوم هو المرجع المعتمد لدى الدارسين والباحثين في هذا الفن كما أسلفت. دارت حوله الكثير من الدراسات التخصصية قديما وحديثاً. اعتمد فيه مؤلفه على نحو تسعة وستين كتابا بين منظوم ومنثور. قال عنه مؤلفه: «وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريقٍ وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا، أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه وصحت معاصرته، وهذا التزامٌ لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم.»[٤]

---

(١) هو الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدَّاني الأموي، إمام مشهور من أئمة علم القراءات، مؤلف كتاب التيسير وجامع البيان وغيرهما. (ت: ٤٤٤هـ)، ينظر: معرفة القراء الكبار: (٢/ ٧٧٣)، وغاية النهاية: (١/ ٥٠٣).

(٢) هو الإمام العلم القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد أبو محمد وأبو القاسم الرُّعيني الشاطبي، اشتهر بمنظومة: حرز الأماني ووجه التهاني، (ت: ٥٩٠هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/ ٣١٢)، غاية النهاية : (٢/ ٢٠).

(٣) شرح طيبة النشر في القراءات العشر: (١/ ٢٢٢).

(٤) النشر: (١/ ١٩٣).

وقال عنه أيضاً: «وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقًا تحقيقًا، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفرائد دخرت له فلم تكن في غيره تذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له حيي بالنشر»[(١)].

وقال النويري: «ومن نظر أسانيد القراءات وأحاط بتراجم الرواة وأسانيد الروايات عرف قدر ما حرر المصنف ونقَّح واعتبر وصحح، فجزاه الله عما فعل خيراً؛ فلقد أحيا من هذا العلم ما كان قد مات، وصيَّر ما فات كأنه ما فات، وأقام من معالمه ما كان قد اندرس، وقوَّم من بنيانه ما كان قد انعكس.»[(٢)].

وقد لخَّص ابن الجزري هذه المعاني في «طيبة النشر» بقوله:

٣٤- وَهذِهِ الرُّوَاةُ عَنْهُمْ طُرُقُ أَصَحُّهَا فِي نَشْرِنَا يُحَقَّقُ

٣٥- بِاثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ وَإِلَّا أَرْبَعُ فَهِيَ زُهَا أَلْفِ طَرِيقٍ تَجْمَعُ [(٣)]

وقال:

٥٥- وهذِهِ أُرْجُوزَةٌ وَجِيزَهْ جَمَعْتُ فِيهَا طُرُقًا عَزِيزَهْ

٥٦- وَلَا أَقُولُ إِنَّهَا قَدْ فَضَلَتْ حِرْزَ الأَمَانِي بَلْ بِه قَدْ كَمَلَتْ

٥٧- حَوَتْ لِمَا فِيهِ مَعَ التَّيْسِرِ وَضِعْفِ ضِعْفِهِ سِوَى التَّحْرِيرِ

٥٨-ضَمَّنْتُهَا كِتَابَ نَشْرِ الْعَشْرِ فَهْيَ بِهِ طَيِّبَةٌ فِي النَّشْرِ [(٤)]

موضوعها وعدد أبياتها ومنهجها:

نظم فيها مؤلفها كتاب النشر في القراءات العشر كما أسلفت، في ألف وخمسة عشر بيتاً، على بحر الرجز. وجعلها على رموز قصيدة: «حرز الأماني ووجه التهاني» تيسيراً للطالب، بيد أنه جعل حروف: (ثخذ، ظغش) لأبي جعفر ويعقوب. ولم يجعل لخلف رمزاً مفرداً؛ لأنه لم ينفرد.

(١) النشر: (١/ ٥٧).

(٢) شرح طيبة النشر:(١/ ٢٠٩).

(٣) البيتان رقم: (٣٤-٣٥).

(٤) الأبيات: (٥٥-٥٨).

وقد رتبها مؤلفها على نحو ترتيب «حرز الأماني ووجه التهاني» بوجه عام، وخالفه في مخالفات يسيرة في ترتيب الأبواب: كباب مخارج الحروف وصفاتها، أو في زيادة أبواب أو نقصانها، كتركه باب «اتفاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التأنيث» و«باب الإظهار والإدغام»، وزيادة «باب إفراد القراءات وجمعها» أو في ضم سورة إلى أخرى وعكسه أو نحو ذلك.

وقد ابتدأ الناظم قصيدته بمقدمة بيّن فيها فضل هذا العلم وشرف حمله، ثم ذكَر القراء ورواتهم ورموزهم، واصطلاحات النظم، وأردف بذكر بعض أحكام التجويد كمخارج الحروف وصفاتها، وبعض أحكام الوقف والابتداء ونحوها. ثم استهل أبواب الأصول بالاستعاذة والبسملة وسورة أم القرآن على نحو ترتيب الإمام الشاطبي ثم ختم أبواب الأصول بباب إفراد القراءات، ثم أتبعها بأبواب الفرش وختمها بباب التكبير وفق منهج علمي رفيع اختاره لنفسه، لم يخل من استدراكات واختيارات وتحريرات لنظم الشاطبية.

مؤلفها:

هو الإمام أبو الخير، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري، المشهور بابن الجزري، حفظ القرآن في الثالثةَ عشرة من عمرِه، وصلَّى به وهو ابن أربعة عشر، وأفرد القراءات وعمره خمس عشرة سنة، وجمع القراءات وعمره سبعة عشر عاماً.

قال عن نفسه في كتابه جامع الأسانيد: «وجملة من لقيته ممن أخذت عنه القرآن والقراءات أو شيئا منها وحروف الاختلاف نَيِّفٌ وأربعون نفساً»[(١)].

كان عالماً محدِّثاً قاضياً مبرزاً في علوم شتى، ورعاً صالحاً عابداً، محرراً كبيراً، بلغت مصنفاته أكثر من تسعين مصنفاً في القراءات وغيرها، أبرزها: كتاب النشر في

(١) (ص٤٠).

القراءات العشر، وتقريب النشر، وتحبير التيسير، ومنجد المقرئين، وغاية النهاية، وجامع الأسانيد، والمسائل التبريزية، والدرة المضيئة، والتمهيد، والمقدمة فيما على قارئه أن يعلمه.

كتب الله لمؤلفاته رواجاً وقبولا عظيماً يكاد يكون معدوم النظير؛ لما اشتملت عليه من التحقيق والتحرير.

انتقل الإمام ابن الجزري إلى رحمة ربه عام (٨٣٣هـ)، وعمره اثنان وثمانون عاماً، بعد حياة عامرة بالعلم والتعليم والإقراء. له ترجمة ومناقب يطول ذكرها ونشرها[١].

تلك هي أبرز معالم هذه المنظومة بوجه عام. وقد أُلِّفت عليها الكثير من الشروح والتحريرات والتحقيقات.

(١) ينظر: جامع الأسانيد:(٣٦)، غاية النهاية: (٢/ ٢٤٧).

المبحث الأول

التعريف بالترجيح والاختيار وذكر ألفاظهما

أولا: الترجيح:

لغة: مصدر رجَّح، يقال: رَجَّحْتُ تَرْجيحاً، إذا أعطيته راجحاً. ورَجَح الشيءُ يَرْجَحُ ويَرْجِحُ ويَرْجُحُ رُجوحاً ورَجَحاناً ورُجْحاناً. ورَجَحَ الشّيء بيده: وَزَنَه، ونَظَرَ مَا يُثقله، والرَّاجح : الوَازن ، وأَرْجَح الميزان، أي: أَثْقلَه حتى مال. والرّاء والجيم والحاء أصل واحد، يدلّ على رَزانَةٍ وزيادةٍ[1].

إذا فالترجيح في اللغة يدل على الوزن والرزانة والزيادة والميل إلى أحد الجانبين.

وأما في اصطلاح العلماء، فهو:

تقوية أحد الطريقين.

وقيل: إظهار الزيادة لأحد المتماثلين على الآخر بما لا يستقل.

وقيل: إظهار المجتهد لقوة أحد الوجهين على الآخر بما لا يستقل حجة لو انفرد.

وقيل: تقوية أحد الطرفين على الآخر فيُعلم الأقوى فيُعمل به ويُطرح الآخر.

وقيل غير ذلك[2].

وليس المقام هنا مقام استطراد في بيان تعريفات هذه المصطلحات عند العلماء في شتى الفنون وبيان شروطها وأركانها ونحو ذلك، وإنما المقصود الكشف عن أشهر معاني المصطلحات بما يبين معناها ومقصودها في البحث.

---

(١) ينظر: العين: «رجح» (٣/ ٧٨)، الصحاح: «رجح» (١/ ٣٦٤)، مقاييس اللغة: «رجح» (٢/ ٤٨٩)، لسان العرب: «رجح» (٢/ ٤٤٥).

(٢) تنظر هذه الأقوال في: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (٣ / ١٧)، المحصول فخر للرازي (٥/ ٣٩٧)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: (١/ ١١٩، ٤١٥).

وبناء على ما ذكرت من المعاني اللغوية وأشهر المعاني الاصطلاحية فإنه يمكن القول بأن الترجيح ينصرف معناه بشكل عام إلى أحد معنيين:

الأول: تقوية أحد الوجهين مع طرح الوجه الآخر. وعلى هذا المعنى يكون ثمة علاقة بين الترجيح والتضعيف، من حيث إنَّ ترجيحَ قولٍ ما يؤدي إلى تضعيف غيره أو ردّه.

الآخر: تقديم أحد الوجهين مع صحة الوجه الآخر. أو يقال: الميل إلى أحد الأقوال مع تصحيح غيره. فيتفق معنى الترجيح حينئذ مع المشهور من معنى الاختيار عند القراء، من حيث هو: تصويبٌ للقولين معا مع تفضيل واصطفاء أحدهما لعلة ما[١] كما سيأتي.

ثانيا: الاختيار:

لغة: بمعنى: الاصطفاء والانتقاء والميل والتفضيل.

قال الجوهري: «الاختيار: الاصطفاء. وكذلك التخيُّر»[٢]. وقال ابن فارس: «والخَاء والياء والرَّاء أصله العَطْفُ وَالْمَيْلُ، ثُمَّ يُحْمَلُ عليه»[٣]. وقال ابن منظور: «وخارَهُ عَلَى صاحبه خَيْراً وخِيرَةً، وخَيَّرَهُ: فَضَّله...وَخَارَ الشيءَ وَاخْتَارَهُ: انْتَقَاهُ...»[٤].

أو هو اسم للشيء المختار، وهو على هذا بمعنى: اسم المفعول، وقال الراغب: «الاختيار: أخذ ما يراه خيراً، والمختار قد يقال للفاعل والمفعول»[٥].

---

(١) ينظر: الاختيار للدكتور أمين فلاتة: ص ٥٥.

(٢) الصحاح: خ ي ر (٢/ ٦٥٢).

(٣) مقاييس اللغة: خ ي ر (٢/ ٢٣٢).

(٤) لسان العرب: (٤/ ٢٦٤-٢٦٥).

(٥) المفردات في غريب القرآن: خ ي ر (١/ ٣٠٢).

وأما في الاصطلاح فذكروا له جملة من التعريفات. وليس ثَمَّ فارق كبير بين التعريف اللغوي واستعمال القراء لهذا المصطلح؛ فإن حقيقة الاختيار عند القراء:

انتقاءُ واصطفاءُ إمام من أئمة القراءات وجهاً من الوجوه أو رواية من الروايات- التي رواها- لعلة ما. فإن نَسبْته إلى ابن الجزري -مثلا- قلت: هذا اختيار ابن الجزري. وإن عنيت الوجه قلت: هذا هو الوجه المختار، أو هذا هو المختار عند ابن الجزري. والله أعلم.

وهذا التعريف هو الذي يعنينا هنا، ومن خلاله يتضح مقصود البحث إن شاء الله. ومن هنا كانت العلاقة وثيقة بين الترجيح والاختيار؛ إذ انتقاء واصطفاء واختيار وجه ما هو في الحقيقة ترجيح له وتقوية. وهو أيضاً يحتمل ما يحتمله الترجيح من تضعيف للقول غير المختار أو تصحيح الجميع مع تقديم واصطفاء أحدها. والله أعلم[(١)].

وليُعلم أن الاختيار والترجيح درجات، فأحيانا يقطع المُرَجح بصواب أحد الأقوال ورجحانه على غيره، ويبطل ما سواه أو يضعفه تضعيفاً شديداً، وأحياناً يتسع الخلاف لقبول القولين معاً ولكن عند الموازنة ترجح كفة أحدهما على الآخر[(٢)] [(٣)].

- أما ألفاظ الترجيح والاختيار التي استعملها الإمام ابن الجزري في طيبة النشر فيمكن تقسيمها إلى قسمين:

الأول: الألفاظ التي صرح فيها بلفظ الترجيح أو الاختيار وهي خمسة ألفاظ:

١. رجَح. ٢. رجِّح. ٣. اختير. ٤. اختياراً. ٥. المختار.

---

(١) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: (١/ ١١٩).

(٢) ينظر: تفسير ابن جزي: (١/ ١٠).

(٣) وهناك تعريفات أخر للاختيار ينظر للاستزادة: الاختيار عند القراء للدكتور أمين فلاته: (ص٢٦).

الثاني: الألفاظ التي يفهم منها الترجيح أو الاختيار. وهي أحد عشر لفظاً:

١. الأصح. ٢. استُحب. ٣. اصطُفي. ٤. أَحَبّ. ٥. أولى. ٦. أتمّ. ٧. الأتمّ. ٨. والصواب. ٩. انصر. ١٠. جلَّ. ١١. أجلَّ.

ومجموع المواضع التي ذكر الناظم فيها هذه الألفاظ-حسب بحثي-: سبعة وعشرون موضعاً.

فأي المرادين أراد ابن الجزري بهذه الألفاظ؟ هل أراد المعنى الأول للترجيح الذي يقتضي ضعف القول الآخر؟ أم أراد المعنى الآخر والذي يقتضي تصحيح الجميع مع تقديم أحد الأوجه أداء؟ أم أنَّ منها هذا ومنها ذاك ومنها غير ذينك؟ هذا ما أرجو أن يتجلى بعد دراسة تلك المواضع وبيان مقصود مؤلفها بإذن الله.

المبحث الثاني

حصر الألفاظ الدالة على الترجيح والاختيار وبيان معانيها إجمالاً

المقصود من هذا المبحث أن أذكر جميع الألفاظ والصيغ التي وردت لتدل على الترجيح أو الاختيار ومواضعها، مبيناً معانيها حسبما أفدته من كتاب النشر وشروح القصيدة، وذلك على النحو الآتي:

اللفظ الأول: رَجَح: وقد وردت في أربعة مواضع:

الموضع الأول: قوله في باب الإدغام:

١٣٧- ..... الجِيْمُ صَحْ ... مِنْ ذِي المَعَارِجِ وَشَطْأَهُ رَجَحْ

الموضع الثاني: قوله في باب وقف حمزة وهشام على الهمز:

٢٤٦- وَالْهَمْزُ اَلاَوَّلُ إِذَا مَا اتَّصَلا ... رَسْماً فَعَنْ جُمْهُورِهِمْ قَدْ سُهِّلا

٢٤٧-أَوْ يَنْفَصِلْ كَاسْعَوْا إِلَى قُلْ إِنْ رجَحْ ... لَا مِيمَ جَمْعٍ وَبِغَيْرِ ذَاكَ صَحْ

الموضع الثالث: قوله في باب اللامات:

٣٤٨-وَقِيلَ عِنْدَ الطَّاءِ وَالظَّا وَالْأَصَحْ ... تَفْخِيمُها وَالْعَكْسُ فِي الآيِ رجَحْ

الموضع الرابع: قوله في سورة الأعراف:

٦٥١-وَضَمَّ يُلْحِدُونَ وَالكَسْرَ فَتَحْ ... كَفُصِّلَتْ فَشَا وَفِي النَّحْلِ رَجَحْ

٦٥٢- فَتىً .....

المعاني التي دل عليها:

١. تقديم الإدغام على الإظهار، أو التسهيل على التحقيق، أو الترقيق على التغليظ، مع صحة الوجهين معاً. وذلك في الموضع الأول والثاني والثالث.

٢. بمعنى: قَوِيَ. وذلك في الموضع الرابع[(١)].

(١) ينظر: النشر: (١/ ٢٩٨، ١/ ١٤٤، ٢/ ١١٢)، شرح ابن الناظم: (ص٦٠، ١٠٣، ٢٤٠)، الإتحاف: (١/ ٩٢)، الهادي: (١/ ١٤٧)

- **اللفظ الثاني: رَجِّح:** وذلك قوله في باب الإدغام:

١٤٤- .... وَرَجِّحْ لَذَهَبْ وَقِبَلَا

١٤٥ جَعَلَ نَحْلٍ أَنَّهُ النَّجْمِ مَعَا

وأما المعنى الذي دل عليه فهو: الأمر بتقديم الإدغام على الإظهار مع صحتهما معا[(١)].

- **اللفظ الثالث: اختير:** وذلك قوله في باب البسملة:

١٠٨- .... وَاخْتِيْرَ لِلسَّاكِتِ فِي وَيْلٌ وَلَا

١٠٩- بَسْمَلَةٌ، وَالسَّكْتُ عَمَّنْ وَصَلَا

المعنى الذي دل عليه: أن بعض أهل الأداء اختار السكت لمن وصل في الأربع السور، والبسملة لمن سكت، وإنما حكاه بصيغة التضعيف لأن الأكثرين على عدم التفرقة، وهو-أي: عدم التفرقة- اختيار ابن الجزري والداني[(٢)].

- **اللفظ الرابع: المختار:** وذلك في موضعين:

الموضع الأول: قوله في المقدمة:

٩٠-..... ..... وَأَخْفِيَنْ

٩١-اَلْمِيْمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَى ..... بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا

الموضع الثاني: قوله في باب إمالة هاء التأنيث:

وَالْبَعْضُ أَهْ كَالْعَشْرِ أَوْ غَيْرِ الْأَلِفْ ... يُمَالُ وَالْمُخْتَارُ مَا تَقَدَّمَا

المعنى الذي دل عليه لفظ «المختار» في الموضعين هو: أن هذا القول المختار هو المقدم والمفضل مع صحة الوجه الآخر وصحة الأخذ به كما نص عليه ابن الجزري وابن الناظم[(٣)] والنويري[(٤)]؛ إلا أن ذلك ليس اختيار ابن الجزري. وسيأتي مفصلاً

(١) ينظر: النشر: (١/ ٣٠٠)، شرح ابن الناظم: (ص٦٤)، الهادي: (١/ ١٥٢).

(٢) ينظر: النشر: (١/ ٢٦٢)، شرح ابن الناظم: (ص٤٧)، شرح النويري: (١/ ٢٩٢).

(٣) هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري، شهاب الدين الشافعي، له شرح مختصر على طيبة النشر، مات بعد أبيه بقليل، (ت: ٨٣٥هـ). ينظر: غاية النهاية: (١/ ١٢٩)، الأعلام: (١/ ٢٢٧).

(٤) هو: محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النويري: فقيه مالكي عالم بالقراءات، له شرح على طيبة النشر وعلى الدرة المضيئة، (ت: ٨٥٧هـ). ينظر: الأعلام: (٧/ ٤٧)، معجم المؤلفين:(١١/ ٢٥٠).

في أمثلة المبحث التالي.

- **اللفظ الخامس: اختياراً:** وذلك قوله في باب الوقف على أواخر الكلم:

٣٥٤- وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفٍ وَرَدَا ... نَصًّا وَلِلْكُلِّ اخْتِيَارًا أُسْنِدَا

المعنى الذي دل عليه: أن الأئمة وأهل الأداء اختاروا بالإجماع الأخذ بالرَّوم والإشمام لجميع القراء[(١)].

- **اللفظ السادس: الأصح:** وقد ورد في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: قوله في باب المد:

١٦٧-لَا عَنْ مُنَوَّنٍ وَلَا السَّاكِنِ صَحْ ... بِكَلْمِةٍ أَوْ هَمْزِ وَصْلٍ فِي الْأَصَحْ

الموضع الثاني: قوله في باب اللامات:

٣٤٨-وَقِيلَ عِنْدَ الطَّاءِ وَالظَّا وَالْأَصَحْ ... تَفْخِيمُها .....

الموضع الثالث: قوله في باب الراءات:

٣٣٩-كَذَاكَ ذَاتَ الضَّمِّ رَقِّقْ فِي الأَصَحْ والْخُلْفُ فِي كِبْرٌ وَعِشْرُونَ وَضَحْ

ومعنى الأصح في هذه المواضع: الأصوب والأرجح، وهو الذي عليه الجمهور ، وهو المقدم نصاً ورواية وقياساً، مع صحة الوجهين[(٢)].

- **اللفظ السابع: والصواب:** وذلك قوله:

٣٤٢- ....والصَّوابُ أَن يُفَخَّمَا ... عَن كُلِّ المرِء وَنَحْو مَــرْيَمَا

المعنى الذي دل عليه: أن هذا القول هو القول الصحيح الذي عليه العمل، مع الإشارة إلى ورود غيره مما ليس عليه العمل وليس عليه الاختيار عند ابن الجزري[(٣)].

---

(١) ينظر: النشر: (٢/ ١٢٢).

(٢) ينظر: النشر: (١/ ٣٤٤، ٢/ ١٠٠)، شرح ابن الناظم: ص(٧٤، ١٣٧)، شرح النويري: (١/ ٣٩٠)، الإتحاف: (١/ ١٢٩)، الهادي: (١/ ١٧٤، ١/ ٣٥٢، ١/ ٣٤٥).

(٣) ينظر: النشر: (٢/ ١٠٢)، شرح ابن الناظم: (ص١٣٨)، الهادي: (١/ ٣٤٧).

- **اللفظ الثامن والتاسع: أَولى، أَحَبّ:** وقد وردا في قوله:

١٧٤-وَالْمُدُّ أَوْلَى إِنْ تَغَيَّرَ السَّبَبْ ... وَبَقِيَ الْأَثَرُ أَوْ فَاقْصُرْ أَحَبْ

المعنى الذي دل عليه «أولى»: أن هذا الوجه هو المقدم أداء؛ لبقاء أثر السبب الموجب للمد، ولأن الاعتداد بالأصل أقوى وأقيس. كما قال النويري[١]. والمذهبان قويان مشهوران نصّا وأداء.

المعنى الذي دلَّ عليه «أحب»: أن هذا الوجه أولى وأقيس اعتداداً بالعارض وزوال السبب الموجب للمد. والمذهبان قويان مشهوران نصّا وأداءً[٢].

- **اللفظ العاشر: اصطفي،** وذلك في قوله:

١٩٨- وَسَهَّلا فِي الكَسْرِ وَالضَّمِّ وَفِي ... بِالسُّوءِ وَالنَّبِيءِ الِادْغَامُ اصْطُفِي

ومعناه: اختِير الإدغام، إذ هو الأصح قياساً ورواية وهو ما عليه الجمهور. وسيأتي الخلاف فيه مفصَّلا في المبحث التالي.

- **اللفظ الحادي عشر: الأتم** وقد جاءت في أربعة مواضع:

الموضع الأول: قوله في فصل إدغام لام هل وبل:

٢٦٤- وَعَنْ هِشَامٍ غَيْرُ نَصٍّ يُدَّغَمْ ... عَنْ جُلِّهِمْ لَا حَرْفُ رَعْدٍ فِي الْأَتَمّ

الموضع الثاني: قوله في باب الراءات:

٣٣٤-وَنَحْوُ سِتْراً غَيْرَ صِهْرًا فِي الْأَتَمّ

الموضع الثالث: قوله في باب الوقف على أواخر الكلم:

٣٥٥-وَخُلْفُ هَا الضَّمِيرِ وَامْنَعْ فِي الْأَتَمْ ... مِنْ بَعْدِ يَا أَوْ وَاوٍ اَوْ كَسْرٍ وَضَمْ

الموضع الرابع: قوله في باب النقل:

٢٣٢- .... وَابْدَا لِغَيرِ وَرْشٍ بِالأَصْلِ أَتَمّ

---

(١) شرح طيبة النشر: (١/ ٤١٠).

(٢) تنظر المسألة في: النشر: (١/ ٣٥٤)، شرح ابن الناظم: (ص٧٧).

المعاني الذي دلَّ عليها :

١. الأصح.

٢. الأشهر.

٣. قول الأكثرين.

٤. أعدل المذاهب وأتمها.

٥. أحسن وأقوى وأليق وأجود.

٦. أقيس[١].

- **اللفظ الثاني عشر:** جَلّ: وذلك قوله في باب الراءات:

٣٣٧- ..... وَجَلّ ... تَفْخِيمُ مَا نُوِّنَ عَنْهُ إِنْ وَصَلْ

٣٣٨- كَشَاكِراً خَيْراً خَبِيرًا خَضِرَا .....

واختلف في معناه على أربعة أقوال: فقيل: معناه: عظُم التفخيم وكثر وصلاً. وهو قول ابن الناظم[٢]؛ إلا أنه ذكر أن الترقيق أكثر.

وقيل: يحتمل معنيين، كما قال النويري[٣]، وهما: الأول: قلَّ مثل عزَّ. الثاني: أن يكون من الإجلال والتعظيم، لكن غيره أجل منه. وهذا يتفق مع ما ذكره ابن الناظم.

وقيل: معناه: هو قول الأكثرين كما قال ابن محيسن[٤][٥]. وهذا أيضاً يحتمل أن غيرهم أكثر منهم. ويحتمل أنهم هم الأكثر.

---

(١) تنظر هذه المعاني في: (النشر: (٢/ ٨، ٢/ ٩٥، ٢/ ١٢٤، ١/ ٤١٣)، شرح ابن الناظم: ص(١١٠، ١٣٥، ١٤٢، ٩٧)، شرح النويري: (١/ ٥٤٢)، الهادي: (١/ ٣٤١).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص ١٣٦).

(٣) شرح طيبة النشر: (٢/ ٢٣).

(٤) الهادي: (١/ ٣٤٣).

(٥) هو: الدكتور محمد بن محمد بن محمد بن سالم بن محيسن، من شيوخ القراءات المعاصرين، له العديد من المؤلفات في القراءات واللغة، (ت: ١٤٢٢هـ). ينظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء: (٢/ ٣٣٩).

وقيل: معناه: كثر وزاد على غيره مطلقاً حتى غلب الترقيق، وليس الترقيق بأكثر منه؛ وذلك من جهة ثبوته بأكثر من طريق. ولعله هو الصواب والله أعلم. وهذا ما رجحه البنا[١][٢]. وأرجو أن يكون هو الصواب.

- **اللفظ الثالث عشر:** أجلَّ: وقد ورد في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: قوله في باب الإدغام:

١٤١- .... وَالصَّحِيحُ قَلْ ... إِدْغَامُهُ لِلْعُسْرِ وَالْإِخْفَا أَجَلْ

الموضع الثاني: قوله في باب النقل:

٢٣٣-وَابْدَأْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ أَجَلْ

الموضع الثالث: قوله في باب الوقف على مرسوم الخط:

٣٦٦- .... وَعَنْ كُلٍّ كَمَا الرَّسْمُ أَجَلْ

المعاني التي دل عليها:

١. قول الأكثرين من المحققين. وذلك في الموضع الأول والثاني.

٢. هو الأصل. وذلك في الموضع الثاني.

٣. أولى بالأصول وأقرب للصواب. وذلك في الموضع الثالث.

٤. أحسن وأقوى. وذلك في الموضع الثالث[٣].

- **اللفظ الرابع عشر: انصر:** وقد ورد في موضعين:

الموضع الأول: قوله في باب الراءات:

٣٤٤- وَرَقِّقِ الرَّا إِنْ تُمَلْ أَوْ تُكْسَرِ ... وَفِي سُكُونِ الْوَقْفِ فَخِّمْ وَانْصُرِ

٣٤٥- مَا لَمْ تَكُنْ مِنْ بَعْدِ يَا سَاكِنَةِ ... أَوْ كَسْرٍ اَوْ تَرْقِيقٍ اَوْ إِمَالَةِ

(١) هو: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، الشهير بـ"البنا" الدمياطي الشافعي، عالم بالقراءات ، (ت: ١١١٧هـ). ينظر: الأعلام: (١/ ٢٤٠)، معجم المؤلفين: (٢/ ٧١).

(٢) الإتحاف: (١/ ١٢٨).

(٣) تنظر هذه المعاني في: النشر: (١/ ٢٩٩، ١/ ٤١٢، ٢/ ١٤٥)، شرح ابن الناظم: ص(٦٢، ٩٧، ١٤٦)، شرح النويري: (٢/ ٧١)، الإتحاف: (١/ ١٤٢).

معناه: انصر القول بإطلاق التفخيم، ورجحه وصححه؛ لشهرته؛ ولأنه الْمَقْبُولُ الْمَنْصُورُ، الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الْأَدَاءِ كما قال ابن الجزري. وذهب الشراح والبنا[(١)]، وهو ظاهر كلام ابن الجزري[(٢)] إلى أن الترجيح هنا يقتضي تضعيف القول الآخر وترك العمل به؛ بل عده ابن الناظم قولاً شاذاً[(٣)].

الموضع الثاني: قوله في سورة البقرة:

٥١٧- .... مَيْسَرَةِ الضَّمَّ انْصُـــــرِ

معناه: يتضمن أمرين: الأول: رمز لنافع. الثاني: انصر وجهَ هذه القراءة وقوِّها؛ فهي لغة مشهورة، ولا عبرة بمن أنكرها؛ بل هي ثابتة لغة وقياساً[(٤)].

- **اللفظ الخامس عشر:** استُحب: وذلك في قوله:

١٠٦- ..... وَاسْتُحِبْ ... تَعُوُّذٌ وَقالَ بَعْضُهُمْ يَجِـــبْ

ومعناه: الإشارة إلى مسألة فقهية وهي: هل التعوذ واجب؟ أم مستحب؟، فالذي ذهب إليه الجمهور أنه مستحب، قبل القراءة على كل حال في الصلاة وغيرها، وحملوا الأمر في ذلك على الندب، وذهب الآخرون إلى الوجوب[(٥)].

فدل هذا اللفظ على الاستحباب الفقهي. وعليه فهذه الصيغة لا تدخل معنا في مقصود البحث.

(١) ينظر: شرح النويري:(٢/ ٣١)، الإتحاف: (١/ ١٣١)، الهادي: (١/ ٣٤٩).

(٢) النشر: (٢/ ١٠٥).

(٣) شرح طيبة النشر: (ص ١٣٩).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ص٢٠٣، شرح النويري: (٢/ ٢٢٤)، الإتحاف: (١/ ٢١٣).

(٥) ينظر: النشر: (١/ ٢٥٨).

المبحث الثالث

أقسام ألفاظ الترجيح والاختيار الواردة في طيبة النشر

بعد البحث والاستقراء وجمع مواضع هذه الألفاظ ودراستها ظهر لي أن الألفاظ التي استعملها ابن الجزري لا تخرج في مدلولها عن الأقسام التالية:

أ- ما دل على ترجيح واختيار أحد الأوجه مع تصحيح غيره:

وهذا المدلول هو أكثرها استخداما عند ابن الجزري، وهو بمعنى تقديم أو تفضيل أحد الأوجه على غيره، وقد ورد في تسعة عشر موضعاً، جميعها وردت لتقديم أحد الأوجه على غيره، مع بيان أن كليهما صحيح معمول به، ولتوضيح هذا الأمر أذكر بعض الأمثلة الكاشفة لذلك على النحو الآتي:

- **المثال الأول:** قوله في باب الإدغام:

١٣٧- ..... الجِيمُ صَحْ ... مِنْ ذِي المَعَارِجِ وَشَطْأَهُ رَجَحْ

قال ابن الجزري: «وقد اختلف في ﴿أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾ فأظهره ابن حبش عن السوسي، وأبو محمد الكاتب عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري، وهو رواية أبي القاسم بن بشار عن الدوري، ومدين عن أصحابه، وابن جبير عن اليزيدي، وابن واقد عن عباس عن أبي عمرو، والخزاعي عن شجاع، وأدغمه سائر أصحاب الإدغام، وهو الذي قرأ به الداني وأصحابه ولم يذكروا غيره.

قلت- (أي: ابن الجزري)- : والوجهان صحيحان نص عليهما سبط الخياط ورواهما جميعًا الشذائي وقال: قرأت على ابن مجاهد مدغمًا ومظهرًا. قال: وقد كان قديمًا يأخذه مدغمًا. انتهى»[(١)].

وقال ابن الناظم: «(الجيم صح) أي: كذلك الجيم تدغم في موضعين يعني: التاء من قوله تعالى: ﴿ذِي ٱلۡمَعَارِجِ ۝٣ تَعۡرُجُ﴾ بلا خلاف، وفي الشين من قوله تعالى:

(١) النشر: (١/ ٢٩٠).

﴿أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾ على الراجح من الوجهين، وقوله: «رجح»، إشارة إلى عدم الخلاف في ذي المعارج، وقوله: (من ذي المعارج) أي: قوله تعالى:﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾، قوله: (وشطأه) أي وإدغام الجيم في الشين بكلمة ﴿شَطۡـَٔهُۥ﴾، «رجح»: أي رجح الإدغام فيها على إظهاره إشارة إلى خلاف فيه»[(١)].

وقال النويري: «والجيم في التاء من ﴿ذِي ٱلۡمَعَارِجِ ۝٣ تَعۡرُجُ﴾ اتفاقا، وفي الشين من ﴿أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾ على القول الراجح»[(٢)]. ونقل كلام ابن الجزري المتقدم.

وقال الدكتور محمد محيسن: «الشين من قوله تعالى:﴿وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾. على الراجح من الوجهين، والوجهان صحيحان، وبهما قرأت»[(٣)].

فتبين مما سبق أن معنى «رجح» هنا: أي: رجح الإدغام على الإظهار، مع الإشارة إلى ورود الوجهين وصحتهما كما قال ابن الجزري والشراح.

- **المثال الثاني:** قوله في باب الراءات:

٣٣٩- كَذَاكَ ذَاتَ الضَّمِّ رَقِّقْ فِي الأَصَحْ والْخُلْفُ فِي كِبْرٌ وَعِشْرُونَ وَضَحْ

قال ابن الجزري: «وهذه أقسام المضمومة مستوفاة " فأجمعوا على تفخيمها في كل حال إلا أن تجيء وسطًا أو آخرًا بعد كسر أو ياء ساكنة، أو حال بين الكسر وبينها ساكن فإن الأزرق عن ورش رققها في ذلك على اختلاف بين الرواة عنه، فروى بعضهم تفخيمها في ذلك، ولم يجروها مجرى المفتوحة. وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب التذكرة، وأبي طاهر إسماعيل بن خلف صاحب العنوان، وشيخه عبد الجبار صاحب المجتبى، وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن.

---

(١) شرح طيبة النشر: (ص ٦٠).

(٢) شرح طيبة النشر: (١/ ٣٤٥).

(٣) الهادي: (١/ ١٤٧).

وروى جمهورهم ترقيقها، وهو الذي في التيسير والهادي، والكافي، والتلخيصين، والهداية، والتبصرة، والتجريد، والشاطبية، وغيرها. وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني وأبي الفتح ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين، والمغاربة. قال: وروى ذلك منصوصًا أصحاب النخاس وابن هلال وابن داود وابن سيف وبكر بن سهل ومواس بن سهل عنهم عن أصحابهم عن ورش.

قلت : والترقيق هو الأصح نصاً وروايةً وقياساً – والله أعلم»[١].

وقال ابن الناظم: «أي: كما ذكرنا من مذهبه في ترقيق المفتوحة بعد ياء ساكنة أو كسرة حال كون ذلك في كلمة واحدة رقق الأزرق نحو: «قدير، وتحرير، وغيره...» وهذا مذهب أكثر الرواة عنه، وهو الذي في التيسير والشاطبية والكافي والهادي والتلخيص والتبصرة والهداية والتجريد، وهو الأصح عنه؛ وذهب الآخرون إلى تفخيمه من أجل الضمة نظرا إلى كونه ضما لازما، وهو مذهب طاهر بن غلبون وصاحب العنوان وشيخه، وبه قرأ الداني على أبي الحسن»[٢].

وقال البنا: «روى جماعة تفخيمها، ولم يجروها مجرى المفتوحة، وهو مذهب طاهر بن غلبون وصاحب العنوان وشيخه وصاحب المجتبى وغيرهم، واختلف الآخذون بالترقيق في كلمتين: عشرون، وكبر....»[٣].

وقال الدكتور محمد محيسن: «أخبر الناظم أن معظم أهل الأداء ذهب إلى ترقيق الراء المضمومة عن الأزرق في الحالين، بشرط أن يكون قبل الراء كسرة، أو ياء ساكنة ولا يغير ذلك الحكم إذا فصل بين الكسرة والراء ساكن. وهذا مذهب أكثر الرواة عن الأزرق وهو الذي في التيسير، والشاطبية، والكافي، والهادي، والتلخيص، والتبصرة، والهداية، والتجريد، وهو الأصح عن الأزرق. وذهب

(١) النشر: (٢/ ١٠٠).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص ١٣٧).

(٣) الإتحاف: (١/ ١٢٩).

الآخرون إلى التفخيم ...»[(١)].

فظهر مما سبق أن معنى« الأصح» هنا: أي: الأصوب الذي عليه الجمهور وهو المقدم نصاً ورواية وقياساً. وهي ذات اللفظة المستعملة في النشر. وكلاهما صحيح صواب.

- **المثال الثالث: قوله في باب الإدغام:**

١٤٤- .... وَرَجِّحْ لَذَهَبْ وَقِبَـلَا

١٤٥- جَعَلَ نَحْلٍ أَنَّهُ النَّجْمِ مَعَا

قال ابن الجزري -بعد ما سرد الخلاف في هذه الكلمات، وبين أن الجمهور في هذه الكلمات على الإدغام-: «وروى الباقون عن رويسٍ إظهار جميع ذلك، والوجهان عنه صحيحان..»[(٢)].

وقال ابن الناظم: «واختلف عنه فيما يأتي بعد ذلك من الحروف، فمنها ما يترجح إدغامه عنه، ومنها ما يترجح إظهاره، ومنها ما ورد عنه الإدغام والإظهار فيه من غير ترجح، وسيأتي ذلك مبينا فيما بعد، وبدأ بما يترجح إدغامه عنه، فقال ورجح وذلك أربع كلمات في اثني عشر حرفاً وهي ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ في البقرة، ﴿لَّا قِبَلَ لَهُم﴾ في النمل، و﴿جَعَلَ لَّكُمْ﴾ الواقع في النحل وهو ثمانية مواضع، ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ﴾، ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ الآخران من النجم، فالجمهور على إدغامها عنه»[(٣)].

وقال النويري عن الإدغام: «وهو الراجح والذي في أكثر الكتب، وروى الإظهار ابن مقسم وأبو الطيب كلاهما عن التمار أيضاً»[(٤)].

---

(١) الهادي: (١/ ٣٤٤).

(٢) النشر: (١/ ٣٠٢).

(٣) شرح طيبة النشر: (ص٦٤).

(٤) شرح طيبة النشر: (١/ ٣٥٤).

وقال البنا: «وأدغم رويس هاء «إنه هو» في الأربعة هنا بخلف عنه موافقة لأبي عمرو، ويترجح الإدغام عنه في اثنين منها ﴿وَأَنَّهُۥهُوَأَغۡنَىٰ﴾، ﴿وَأَنَّهُۥهُوَرَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾»[(١)].

وعليه فيكون معنى «رجِّح» هنا: أي: قدِّم الإدغام على الإظهار؛ لكونه هو الأكثر في الكتب وهو ما عليه الجمهور، مع صحة القراءة بالوجهين كما تقدم، ولأن طريقة ابن الجزري في تقسيمه للخلاف تفيد هذا كعكسه؛ فيما سيذكره من ترجيح الإظهار على الإدغام.

ب- ما دل على ترجيح أحد الأوجه مع تضعيف غيره:

والمقصود بذلك أن ابن الجزري استعمل بعض عبارات الترجيح، ثم تبين لي بعد مطالعة نصوص النشر وكتب الشروح أن ابن الجزري أراد بذلك: اختيار تصحيح أحد الأوجه مع تضعيف غيره، وقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع، وزدت عليها موضعاً رابعاً آل العمل عند المتأخرين إلى تركه تبعاً لاختيار ابن الجزري مع أن نصَّه في النشر يدل على صحته وصحة الأخذ به، وقد آثرت استيفاء ذكر جميع المواضع هنا، وتفصيلها على النحو الآتي:

- **الموضع الأول:** قوله في باب الراءات:
- ٣٤٢- .... والصَّوابُ أَن يُفَخَّمَا ... عَن كُلِّ المرِء وَنَحْو مَـــرْيَمَا

قال ابن الجزري: «وأما الراء الساكنة المتوسطة فتكون أيضاً بعد فتح وضم وكسر.

فمثالها بعد الفتح ﴿بَرِقَ﴾ [القيامة:٧]، و﴿خَرْدَلٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، [لقمان: ١٦]، و﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ ، و﴿يَرۡجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، و﴿ٱلۡعَرۡشِ﴾، ﴿وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢، ٥٨]، و﴿ وَرۡدَةً ﴾ [الرحمن: ٣٧]، و﴿صَرۡحَىٰ﴾ [الحاقة: ٧]؛ فالراء مفخمة في ذلك كله لجميع القراء لم يأت عن أحد منهم خلاف في حرف من الحروف سوى ثلاث كلمات، وهي ﴿قَرۡيَةٍ﴾ و﴿مَرۡيَمَ﴾ و﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾.

---

(١) الإتحاف: (١/ ٥٢٢).

فأما ﴿قَرۡيَةٍ﴾ حيث وقعت و﴿مَرۡيَمَ﴾ فنص على الترقيق فيهما لجميع القراء أبو عبد الله بن سفيان وأبو محمد مكي وأبو العباس المهدوي وأبو عبد الله بن شريح وأبو القاسم بن الفحام وأبو علي الأهوازي، وغيرهم من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها، وقد بالغ أبو الحسن الحصري في تغليط من يقول بتفخيم ذلك فقال:

وإن سكنت والياء بعد كمريم ... فرقق وغلط من يفخم عن قهر

وذهب المحققون، وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح. وقد غلط الحافظ أبو عمرو الداني وأصحابه القائلين بخلافه، وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق وبالتفخيم لغيره، وهو مذهب أبي علي بن بليمة وغيره، والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع لسكون الراء بعد فتح، ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش، وغيره في ذلك – والله أعلم –.

وأما ﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾ من قوله تعالى: ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦ﴾، و﴿ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾ فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء من أجل كسرة الهمزة بعدها وإليه ذهب الأهوازي، وغيره، وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش من طريق المصريين، وهو مذهب أبي بكر الأذفوي وأبي القاسم بن الفحام وزكريا بن يحيى ومحمد بن خيرون وأبي علي بن بليمة وأبي الحسن الحصري، وهو أحد الوجهين في جامع البيان والتبصرة، والكافي، إلا أنه قال في التبصرة: إن المشهور عن ورش الترقيق، وقال ابن شريح التفخيم أكثر وأحسن، وقال الحصري:

وَلَا تَقۡرَأَنۡ رَا المَرءِ إلا رَقِيقَةً ... لَدَى سُورَةِ الأَنفَالِ أَوۡ قِصَّةِ السِّحۡرِ

وقال الداني: وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال، وغيره يروون عن قراءتهم ترقيق الراء في قوله: ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ﴾ حيث وقع من أجل جرة الهمزة، وقال: وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت انتهى.

والتفخيم هو الأصح والقياس لورش، وجميع القراء، وهو الذي لم يذكر في الشاطبية، والتيسير، والكافي، والهادي، والهداية، وسائر أهل الأداء سواه وأجمعوا على تفخيم ﴿تَرۡمِيهِم﴾ [الفيل: ٤] ، و﴿فِي ٱلسَّرۡدِ﴾ [سبأ: ١١]، و﴿رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ﴾ و﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ ونحوه، ولا فرق بينه وبين ﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾ – والله أعلم»(١).

قال ابن الناظم: ««وهذه مسألة وقع للقراء فيها كلام كثير؛ فنص بعضهم على ترقيق الراء فيها لجميع القراء، وبعضهم لورش خاصة، وقاسوه على ما وقعت الراء فيه بعد ياء أو كسرة، وهو قياس، والصواب تفخيم ذلك، وهو الذي عليه الجمهور، واستقر عليه إجماع أهل الأداء؛ على أنه لا خلاف في تفخيم ﴿ٱلسَّرۡدِ﴾، و﴿ تَرۡمِيهِم ﴾، ونحو ﴿ يَرۡجِعُونَ ﴾»(٢).

وقال النويري: «والصواب أن يفخم عن كل القراء كل راء ذكرت لورش والجماعة، إذا وقع بعدها لا قبلها كسرة أو ياء ساكنة، والواقع من هذا ثلاث كلمات: المرء، ومريم، ونحوها، وهو قرية.»(٣) ووافقه البنا(٤).

وإليه ذهب الترمسي بقوله: «ولذا كان العمل عليه في سائر الأقطار -كما ذكره صاحب الغيث-، وهو القياس الصحيح الذي عليه جمهور المحققين»(٥).

وقال الدكتور محمد محيسن: «هذا هو الصواب الذي قرأت به»(٦).

فظهر مما سبق أن معنى «والصواب» هنا: أي: هو القول الصحيح الصواب الذي عليه العمل، مع الإشارة إلى ورود غيره مما ليس عليه العمل عند ابن

(١) النشر: (٢/ ١٠٣).
(٢) شرح طيبة النشر: (ص١٣٨).
(٣) شرح طيبة النشر: (٢/ ٢٨).
(٤) الإتحاف: (١/ ١٣٠).
(٥) غنية الطلبة: (ص١٣٤٩).
(٦) الهادي: (١/ ٣٤٧).

الجزري؛ بل غلَّط من قال به. ويستفاد أيضاً من قول ابن الجزري في النشر: أن «الأصح» قد تدل أحيانا على الصحيح فقط، وأن غيرَه غير صحيح كما في النشر، بخلاف غالب استعمالاته. وهو بحث حسن.

الموضع الثاني: قوله في باب الراءات:

٣٤٤- وَرَقِّقِ الرَّا إِنْ تُمَلْ أَوْ تُكْسَرِ ... وَفِي سُكُونِ الْوَقْفِ فَخِّمْ وَانْصُرِ

٣٤٥- مَا لَمْ تَكُنْ مِنْ بَعْدِ يَا سَاكِنَةٍ ... أَوْ كَسْرٍ اَوْ تَرْقِيقٍ اَوْ إِمَالَةِ

قال ابن الجزري: «إذا تقرر هذا فاعلم أنك متى وقفت على الراء بالسكون، أو بالإشمام نظرت إلى ما قبلها. فإن كان قبلها كسرة، أو ساكن بعد كسرة، أو ياء ساكنة، أو فتحة ممالة، أو مرققة نحو بعثر..... رققت الراء، وإن كان قبلها غير ذلك فخمتها. هذا هو القول المشهور المنصور.

وذهب بعضهم إلى الوقف عليها بالترقيق إن كانت مكسورةً لعروض الوقف كما سيأتي في التنبيهات آخر الباب. ولكن قد يفرق بين الكسرة العارضة في حال واللازمة بكل حال كما سيأتي – والله أعلم... ».

ثم قال –بعد أن ناقش أصل الراء، هل هو التفخيم أم أنها لا أصل لها وإنما تفخم وترقق بحسب ما جاورها – فقال: «والقولان محتملان والثاني أظهر لورش من طرق المصريين، ولذلك أطلقوا ترقيقها، واتسعوا فيه كما قدمنا. وقد تظهر فائدة الخلاف في الوقف على المكسور إذا لم يكن قبله ما يقتضي الترقيق فإنه بالوقف تزول كسرة الراء الموجبة لترقيقها فتفخم حينئذ على الأصل على القول الأول وترقق على القول الثاني من حيث إن السكون عارض وأنه لا أصل لها في التفخيم ترجع إليه فيتجه الترقيق. وقد أشار في التبصرة إلى ذلك حيث قال: «أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول وبعضه أخذ سماعًا ولو قال قائل: إنني أقف في جميع الباب كما أصل سواء أسكنت، أو رمت لكان لقوله وجه من القياس مستثبت. والأول

أحسن». وممن ذهب إلى الترقيق في ذلك صريحًا أبو الحسن الحصري فقال:

وَمَا أَنتَ بِالتَّرْقِيقِ وَاصِلُهُ فَقِفْ ... عَلَيْهِ بِهِ إِذْ لَسْتَ فِيهِ بِمُضْطَرِّ

وقد خص الترقيق بورش أبو عبد الله بن شريح وأبو علي بن بليمة، وغيرهما وأطلقوه حتى في الكسرة العارضة. واستثنى بعضهم كسرة النقل قال في الكافي: وقد وقف قوم عن ورش على نحو: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل:٨]، و﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ﴾ [النور: ٦٣]، بالترقيق كالوصل واستثنوا ﴿فَلۡيَكۡفُرۡۚ إِنَّآ﴾ [الكهف: ٢٩] ، ﴿وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ﴾ [الكوثر: ٢-٣]، قال: ولا حجة لهم إلا الرواية، وكذا قال ابن بليمة، وزاد فقال: ومنهم من يقف بالترقيق ويصل بالترقيق، ولا خلاف أنها مرققة في الوصل انتهى.

وقد قدمنا أن القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء. وقد يفرق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء كما أشرنا إليه فيما تقدم وننبه عليه بعد هذا - والله أعلم -»[(١)].

وقال ابن الناظم: «وقد شذ من قال إن المكسورة ترقق من حيث إن الوقف عارض فلذلك قال «وانصر» أي: انصر القول بإطلاق التفخيم، ورجحه وصححه»[(٢)].

وقال النويري: «فإذا وقفت على جميع ذلك بالسكون وجب التفخيم إجماعاً، إلا إن كان قبل الراء ياء ساكنة مدية أو لينة أو كسرة، ولو فصل بينهما ساكن أو فتحة ممالة أو كانت الراء مرفوعة؛ فإنه يجب ترقيقها في جميع هذه الأقسام، ومثالها: خبيرا .... والفجّار عند من أمالها، وهذا هو القول المشهور المنصور.

ومال بعضهم إلى الوقف عليها بالترقيق إن كانت مكسورة لعروض الوقف

(١) النشر: (٢/ ١١٠).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص ١٣٩).

كما سيأتي»[(١)].

وقال البنا: «وإن كان قبلها غير ذلك فخمت مكسورة في الوصل أو لا نحو: (الحجر، ولا وزر، وليفجر، والنذر، والفجر، وليلة القدر) وجوز بعضهم ترقيق المكسورة من ذلك لعروض الوقف، وخص آخر ذلك بالأزرق. والصحيح التفخيم للكلِّ»[(٢)].

وقال الدكتور محمد محيسن: «وإن كان قبلها غير ذلك (يعني: الحالات المذكورة في الأبيات) فإنها تفخم حالة الوقف، سواء كانت مكسورة وصلا، أو لم تكن»[(٣)].

وقول الدكتور محمد محيسن هذا يدل على أنه لا يأخذ فيها إلا بالتفخيم فقط.

وبناء على ما سبق فإن معنى «انصر» هنا: أي: انصر القول بإطلاق التفخيم، ورجحه وصححه؛ لشهرته؛ ولأنه الْمَقْبُولُ الْمَنْصُورُ، الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الْأَدَاءِ كما قال ابن الجزري. وهو الذي اعتمده صاحب الإتحاف والهادي.

وعليه؛ فإن كلام الشراح والبنا وظاهر كلام ابن الجزري أن الترجيح هنا يقتضي تضعيف القول الآخر وترك العمل به؛ بل عدَّه ابن الناظم قولا شاذاً. والله أعلم.

- **الموضع الثالث: قوله في باب الهمزتين المتفقتين:**

١٩٨ - وَسَهَّلا فِي الكَسْرِ وَالضَّمِّ وَفِي ... بِالسُّوءِ وَالنَّبِيءِ الِادْغَامُ اصْطُفِي

قال ابن الجزري: «وَاخْتُلِفَ عَنْهُمَا فِي ﴿بِٱلسُّوَءِ إِلَّا﴾، و﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ﴾، وَ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ أَمَّا ﴿بِٱلسُّوَءِ إِلَّا﴾ فأبدل الهمزة الأولى منهما واوًا وأدغم الواو التي قبلها فيها الجمهور من المغاربة وسائر العراقيين، عن قالون والبزي، وهذا هو المختار

(١) شرح طيبة النشر: (٢/ ٣٣).

(٢) الإتحاف: (١/ ١٣١).

(٣) الهادي: (١/ ٣٤٩).

روايةً مع صحته في القياس، وقال الحافظ أبو عمرٍو الداني في مفرداته: هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره.

قلت : وهذا عجيب منه، فإن ذلك إنما يكون إذا كانت الواو زائدةً كما سيأتي في باب وقف حمزة، وإنما الأصل في تسهيل هذه الهمزة هو النقل؛ لوقوع الواو قبلها أصليةً عين الفعل، كما سيأتي. قال مكي في " التبصرة ": والأحسن الجاري على الأصول إلغاء الحركة. ثم قال: ولم يرو عنه – يعني عن قالون.

قلت : قد قرأت به عنه، وعن البزي من طريق الإقناع وغيره، وهو مع قوته قياساً ضعيف روايةً، وذكره أبو حيان، وقرأنا به على أصحابه عنه، وسهل الهمزة الأولى منهما بين بين؛ طردًا للباب جماعة من أهل الأداء، وذكره مكي أيضاً، وهو الوجه الثاني في الشاطبية، ولم يذكره صاحب " العنوان " عنهما. وذكر عنهما كلاً من الوجهين ابن بليمة، وأما (للنبيء)، و (النبيء) فظاهر عبارة أبي العز في كفايته أن تجعل الهمزة فيهما بين بين في مذهب قالون، وقال بعضهم: لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنةً قبلها، فإنها لو كانت ألفًا لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغةً.

قلت: وهذا ضعيف جداً، والصحيح قياساً وروايةً ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبةً، وهو الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره، والله أعلم»[(١)].

وقال في التقريب: «واختلف عنهما في ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ في يوسف، فالأصح المختار عنهما تسهيلها بالإبدال والإدغام، وكذلك الحكم لقالون في ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ﴾، وَ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾»[(٢)].

وقال ابن الناظم: « "اصطفى": أي اختير؛ والمعنى أن استثنى لقالون والبزي من المتفقتين بالكسر ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ و﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ﴾، وَ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ فقرأ قالون

(١) النشر: (١/ ٣٨٣).

(٢) تقريب النشر: (ص ١٢٤).

والبزي «بالسوّ» بالإدغام على ما تقتضيه الصناعة فيصير اللفظ بواو مشددة؛ وكذا قالون «في النبيء» لأنه يقرأ بهمز النبي على أصل نافع فلا تجتمع الهمزتان فيه إلا على قراءته، وإنما قال: «اصطُفي، ليُفهم أن فيه وجها غير مختار وهو التسهيل على ما تقدم من أصلها، وذكر النبيء في هذا الباب لقالون متعين، وقد ذكره الشاطبي في سورة البقرة في الفرش عند ذكر النبيين فأوهم أنه يقرأ بالإدغام في حالة الوصل والوقف كالجماعة وليس كذلك، بل إنما يقرأ بالإدغام حالة الوصل لاجتماع الهمزتين فإذا وقف وقف بالهمز على أصله»[(١)].

وقال النويري: «واختلف عنهما في ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾، ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ﴾، وَ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾...، ويشملهما قوله: (والنبيء) فأبدل الأولى منهما واواً، وأدغم الواو التي قبلها فيها جمهور المغاربة وسائر العراقيين عن قالون والبزي معا ، وهذا هو المختار رواية مع صحته قياساً، وقال الداني في «المفردات»: لا يجوز في التسهيل غيره، وسهل الأولى منهما بين بين طرداً للباب جماعة من أهل الأداء، وذكره مكي أيضاً، وذكرهما ابن بليمة، والشاطبي، والصحيح قياساً ورواية ما عليه الجمهور من الأول، وإليه أشار بقوله: (اصطفي).»[(٢)].

وقال البنا: «واختلف عنهما في ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ فالجمهور من المغاربة وسائر العراقيين بإبدال الأولى منهما واواً مكسورة وإدغام الواو التي قبلها فيها وذهب آخرون إلى تسهيل الأولى منهما، طرداً للباب وهو من زيادة الحرز على أصله، والإدغام هو المختار لهما، واختلف أيضاً في ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ﴾، وَ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ عن قالون فالجمهور على الإدغام وضعف في النشر جعل الهمزة فيهما بين بين»[(٣)]. وقال

(١) شرح طيبة النشر: (ص٨٦).
(٢) شرح طيبة النشر: (١/ ٤٤٢).
(٣) الإتحاف: (١/ ٧٣).

أيضاً: «وقرأ ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾، وَ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ بإبدال الهمزة ياء مشددة قالون في الوصل على المختار، والوجه الثاني له وهو جعل الهمزتين بين بين فيهما، ضعفه في النشر ولذا قال في الطيبة: بالسوء والنبي الإدغام اصطفى»(١).

وقال الدكتور محمد محيسن: «إلّا أنه اختير لقالون، والبزّي في ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ ... فقرآه بإبدال الهمزة الأولى واواً، وإدغام الواو التي قبلها فيها: وحينئذ يجوز لهما في هذه الكلمة وجهان:

الأول: التسهيل بين بين مع المدّ والقصر.

الثاني: الإبدال مع الإدغام.

كما أنه اختير لقالون موضعان فقرأهما بإبدال الهمزة الأولى ياء وإدغام الياء التي قبلها فيها. والموضعان هما:

١ - ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ﴾.

٢ - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾. لأن قالون يقرأ بهمزة «النبي» فلا تجتمع الهمزتان فيهما إلّا على قراءة نافع. وحينئذ يجوز لقالون في هاتين الكلمتين وجهان:

الأول: التسهيل بين بين مع المدّ والقصر.

الثاني: الإبدال مع الإدغام»(٢).

معنى «اصطفي» هنا: اختِير الإدغام، إذ هو الأصح قياساً ورواية وهو ما عليه الجمهور. وعبارة ابن الجزري في النشر فيها تفريق بين ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ و(النبي).

فأما ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ فذكر أن الإدغام قول الجمهور وأن التسهيل قول جماعة وذكره الشاطبي. ثم اختار ابن الجزري الإدغام دون تضعيف للتسهيل صراحة،

(١) الإتحاف: (١/ ٤٥٥).

(٢) الهادي: (١/ ٢١١).

وعليه فالوجهان صحيحان؛ إلا أن الإدغام مقدَّم.

وأما (النبي) في الموضعين فنص على ضعف التسهيل فيهما؛ بل قال: «ضعيف جداً» ثم قال عن الإدغام: «والذي لا نأخذ بغيره» وهو الذي فهمه صاحب الإتحاف كما تقدم، وهو ظاهر عبارة ابن الناظم والنويري والمتولي[1] في الروض[2]، وأما الدكتور محمد محيسن فعبارته تدل على جواز الوجهين مع تقديم الإدغام، ولعلَّ لفظ «اصطفي» يحتمله. والله أعلم.

- **الموضع الرابع: قوله في المقدمة:**

٩٠- ... . وَأَخْفِيَنْ

٩١-اَلْمِيْمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَى ... بَاءٍ عَلَى الـمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا

قال ابن الجزري: «الثاني الإخفاء عند الباء على ما اختاره الحافظ أبو عمرٍو الداني وغيره من المحققين، وذلك مذهب أبي بكر بن مجاهدٍ وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية، وذلك نحو: يعتصم بالله، وربهم بهم، يوم هم بارزون. فتظهر الغنة فيها، إذ ذاك إظهارها بعد القلب في نحو: من بعد، أنبئهم بأسمائهم وقد ذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادي وغيره إلى إظهارها عندها إظهارًا تاماً وهن اختيار مكي القيسي وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وحكى أحمد بن يعقوب التائب إجماع القراء عليه.

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله الضرير، الشهير بالمتولي، من أعلام المحررين، صنَّف الروض النضير وغيره، (ت: ١٣١٣هـ). ينظر: معجم المؤلفين: (٨/ ٢٨١)، رسالة بعنوان: جهود الإمام المتولي للدكتور إبراهيم الدوسري.

(٢) الروض النضير: (ص٢٣٥). وينظر: البدور للنشار: (١/٤٣٨- ٢/٢٠٢)، تهذيب القراءات للمرعشي: (ص٣٨٣)، فريدة الدهر: (٤/ ١٥٧).

قلت: والوجهان صحيحان مأخوذ بهما، إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرٍو حالة الإدغام في نحو: أعلم بالشاكرين»[(١)].

وقال ابن الناظم: « أهل الأداء اختلفوا في اللفظ بها، فقال بعضهم تكون مخفاة بغنة. وقال آخرون تكون مظهرة، والأول هو المختار عند الناظم، وعند أكثر المحققين»[(٢)].

ونقل النويري كلام ابن الجزري المتقدم ثم قال: « والوجهان صحيحان»[(٣)].

وقال الترمسي: «وهذا على القول المختار من أقوالٍ لأهل الأداء» إلى أن قال: «ففي الميم لكل القراء وجهان مشهوران لأهل الأداء: الإظهار، وعليه مكي، والإخفاء مع الغنة، وهو اختيار الداني وغيره كالمصنف»[(٤)].

وقال ابن محيسن: «ثم أخذ المؤلف يتحدث عن حكمين من أحكام الميم الساكنة، وهما: الإخفاء، والإظهار، فبيّن أن الميم الساكنة إذا وقع بعدها الباء كان حكمها الإخفاء مع الغنة، وهذا الإخفاء يسمى إخفاء شفويّا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]»[(٥)].

فظهر مما سبق أن معنى «المختار» هنا: المقدم والمفضل والمختار عند ابن الجزري هو إخفاؤها، مع صحة الوجهين وصحة الأخذ بهما كما نص عليه ابن الجزري وابنه والنويري والترمسي؛ لكن لعلَّ الإقراء والعمل قد آل إلى ما اختاره ابن الجزري وانحسر وجه الإظهار، ولذلك لم يذكره صاحب الهادي.

---

(١) النشر: (١/ ٢٢٢).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص ٣٨).

(٣) شرح طيبة النشر: ١/ ٢٥٧).

(٤) غنية الطلبة بشرح الطيبة: (ص٥٢٧).

(٥) الهادي: (١/ ١٠٩).

وهذه المسألة تحتاج إلى دراسة وتتبع للمقروء به اليوم فإنْ وجدنا من يقرأ بهما فلا إشكال؛ إذ النصوص المتقدمة صريحة في جواز الوجهين.

وقد تتبعت هذه الكلمة (المختار) في الطيبة فوجدتها في موضعين: تقدم ذكر الأول وبيان معناه، وأما الثاني فقد ذكره في باب إمالة هاء التأنيث بقوله:

٣٢٩- .... وَالْبَعْضُ أَهْ كَالْعَشْرِ أَوْ غَيْرِ الْأَلِفْ

٣٣٠-يُمَالُ وَالـمُخْتَارُ مَا تَقَدَّمَا

يعني بذلك المذهب التفصيلي المتقدم والذي قال عنه في النشر: «هذا الذي عليه أكثر الأئمة وجلة أهل الأداء وعمل جماعة القراء، وهو اختيار الإمام أبي بكر بن مجاهدٍ وابن أبي الشفق والنقاش وابن المنادي، وأبي طاهر بن أبي هاشمٍ، وأبي بكر الشذائي وأبي الحسن بن غلبون وأبي محمدٍ مكي وأبي العباس المهدوي وابن سفيان وابن شريحٍ وابن مهران وابن فارسٍ وأبي علي البغدادي وابن شيطا وابن سوارٍ وابن الفحام الصقلي، وصاحب العنوان، والحافظ أبي العلاء وأبي العز وأبي علي البيطار وأبي إسحاقٍ الطبري، وغيرهم وإياه أختار، وبه قرأ صاحب التيسير، على شيخه ابن غلبون، وهو اختياره، واختيار أبي القاسم الشاطبي، وأكثر المحققين ... وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة عند جميع الحروف، ولم يستثنوا شيئًا سوى الألف كما تقدم، وأجروا حروف الحلق والاستعلاء والحنك مجرى باقي الحروف، ولم يفرقوا بينها، ولا اشترطوا فيها شرطًا، وهذا مذهب أبي بكر بن الأنباري وابن شنبوذ وابن مقسمٍ وأبي مزاحمٍ الخاقاني وأبي الفتح فارس بن أحمد، وشيخه أبي الحسن عبد الباقي الخراساني، وبه قرأ الداني على أبي الفتح المذكور، وبه قال السيرافي وثعلب والفراء»[(١)].

(١) النشر: (٢/ ٨٦).

وقال ابن الناظم: «أي: والمختار عندنا وعند جماعة من المحققين ما تقدم من التفصيل وهو إمالة هاء التأنيث عند باقي الحروف التي لم يستثنوها، وهي خمسة عشر يجمعها (فجثت زينب لذود شمس) نحو «خليفة، ...» وعند حروف (أكهر) إذا كان بعد ياء ساكنة أو كسرة كما تقدم»[(١)].

وقال البنا: «والمختار ما قدمناه، وعليه العمل وبه الأخذ كما في النشر»[(٢)].

فظهر من هذا الموضع أن معنى لفظ «المختار» عند ابن الجزري: المقدم والمفضل عند الأئمة وهو الذي عليه جلة أهل الأداء وعمل جماعة القراء، مع جواز القراءة بمذهب إمالة هاء التأنيث في غير الألف نحو: (القارعة). ولا يزال الإقراء بهذا الوجه حتى اليوم دون نكير.

كما أني استعرضت إطلاق لفظ المختار في النشر استعراضاً سريعاً فلم أجدها تخرج عن هذا المعنى؛ إلا أن تقترن بلفظ صريح بعدم الأخذ بغيره. كقوله: «وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا نَأْخُذُ بِغَيْرِهِ»[(٣)]، ومع ذلك ذكر الدكتور محمد محيسن جواز الوجهين[(٤)]خلافاً لغيره من الشراح الذين ضعفوا التسهيل تبعاً لابن الجزري[(٥)]. وقد تقدم.

والحاصل أنه إذا كانت نصوص العلماء المتقدمين في شرح هذين الموضعين سواء فلا وجه للتفريق بينهما. إلا أن يقال: إن العمل بعد ابن الجزري قد انحسر في الموضع الأول على المختار دون الوجه الآخر، فحينئذ يترك هذا الوجه؛ ليس لأن

---

(١) شرح طيبة النشر: (ص ١٣٣) مختصرا.

(٢) الهادي: (١/ ١٢٤).

(٣) النشر: (١/ ٣٨٣).

(٤) الهادي: (١/ ٢١١).

(٥) ينظر: شرح طيبة النشر لابن الناظم: (ص٨٦)، شرح طيبة النشر للنويري: (١/ ٤٤٢)، الإتحاف: (١/ ٧٣).

ابن الجزري ضعفه؛ بل لأنه انقطع بعده. وهذا هو المفهوم من عامة شروح الجزرية. والله أعلم[1].

ت- ما دل على تقوية وجه القراءة فحسب، دون تفضيله على غيره أو تضعيف غيره. وقد ورد ذلك في موضعين كلاهما جاء رمز لأحد القراء، مع دلالة معناه على تقوية الوجه والحث على نصرته والرد على من ضعفه بأنه وجه قوي له ما يعضده، وهما:

- **الموضع الأول:** قوله في سورة البقرة:

٥١٧- .... مَيْسَرَةِ الضَّمَّ انْصُــرِ

لم يعرج ابن الجزري في النشر سوى على ذكر القراءة والقارئ. لكن كلام ابن الناظم والنويري والبنا يدل على أن القراءة ضعفها بعضهم وأنها قليلة جداً فلعل ابن الجزري لذلك حض على تقويتها ونصرتها وبيان وجهها.

قال ابن الناظم: «قرأه بضم السين نافع والباقون بفتحها وهما لغتان مشهورتان، وإن كان بعضهم أشار إلى إنكار الضم فلا اعتبار بقوله؛ لثبوته نقلاً ولغة وقياساً»[2].

وقال النويري: «ووجه الضم للسين: أنها لغة الحجاز، وفتحها لغة تميم وقيس، ونجد، وهي أشهر»[3].

وقال البنا: «واختلف في ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ فنافع بضم السين وافقه ابن محيصن والباقون بالفتح وهو الأشهر؛ لأن مفعلة بالفتح كثير وبالضم قليل جدا؛ لأنها لغة

(١) وذكر الأزهري- من طبقة تلامذة ابن الجزري- والملا القارئ أن الإخفاء هو الذي عليه العمل. ينظر: الطرازات المعلِمة: (ص ٢٥٦)، الحواشي الأزهرية: (ص ٧٩)، اللآلئ السنية: (ص ١٦٩)، المنح الفكرية: (ص ١٥٨).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص٢٠٣).

(٣) شرح طيبة النشر: (٢/ ٢٢٥).

أهل الحجاز وقد جاء منه نحو: المقبرة والمسربة والمأدبة»[١].

وعليه فإن معنى «انصر» هنا يتضمن أمرين: الأول: رمز لنافع. الثاني: بمعنى: انصر وجه هذه القراءة فهي لغة مشهورة ولا عبرة بمن أنكرها بل هي ثابتة لغة وقياساً. ولا تدل انصر هنا على تقوية وجه على غيره.

- **الموضع الثاني:** قوله في سورة الأعراف:

٦٥١- وَضَمَّ يُلْحِدُونَ وَالكَسْرَ فَتَحْ ... كَفُصِّلَتْ فَشَا وَفِي النَّحْلِ رَجَحْ

٦٥٢- فَتىً

قال ابن الناظم: «قوله: (رجح): أي: قوي بترجيح الكسائي له كما قدمناه»[٢].

ولم يتعرض ابن الجزري ولا باقي الشراح لمفهوم رجح مما يدل على أن المراد التقوية لذات الوجه دون ورود وجه آخر مرجوح، وفيه إشارة لطيفة من ابن الجزري لما ذكر ابن الناظم.

ث- ما حكى ابن الجزري اختياره عن بعض أهل الأداء بصيغة التضعيف.

وذلك في موضع واحد، وهو قوله في باب البسملة:

١٠٨- .... وَاخْتِيْرَ لِلسَّاكِتِ فِي وَيْلٌ وَلا

١٠٩-بَسْمَلَةٌ، وَالسَّكْتُ عَمَّنْ وَصَلا

قال ابن الجزري: «أن الآخذين بالوصل لمن ذكر من حمزة وأبي عمرٍو، وابن عامرٍ، أو يعقوب، أو ورشٍ اختار كثير منهم لهم السكت بين (المدثر، ولا أقسم بيوم القيامة - وبين - الانفطار وويل للمصلين - وبين والفجر، ولا أقسم بهذا البلد - وبين والعصر، وويل لكل همزةٍ) كصاحب " الهداية " وابني غلبون، وصاحب " المبهج " وصاحب " التبصرة "، وصاحب " الإرشاد "، وصاحب "

(١) الإتحاف: (١/ ٢١٢).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص٢٤٠).

المفيد "، ونص عليه أبو معشرٍ في " جامعه " وصاحب " التجريد " وصاحب " التيسير "، وأشار إليه الشاطبي ونقل عن ابن مجاهدٍ في غير (والعصر، والهمزة) ، وكذا اختاره ابن شيطا صاحب " التذكار "، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وكذا الآخذون بالسكت لمن ذكر من أبي عمرٍو، وابن عامرٍ، ويعقوب، وورشٍ، اختار كثير منهم لهم البسملة في هذه الأربعة المواضع كابني غلبون، وصاحب " الهداية "، ومكي، وصاحب " التبصرة "، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وخلف بن خاقان، وإنما اختاروا ذلك لبشاعة وقوع مثل ذلك إذا قيل: (أهل المغفرة لا) أو: (ادخلي جنتي لا) أو: (لله ويل) أو: (وتواصوا بالصبر ويل) من غير فصلٍ، ففصلوا بالبسملة للساكت، وبالسكت للواصل، ولم يمكنهم البسملة له ; لأنه ثبت عنه النص بعدم البسملة، فلو بسملوا لصادموا النص بالاختيار، وذلك لا يجوز.

والأكثرون على عدم التفرقة بين الأربعة وغيرها، وهو مذهب فارس بن أحمد، وابن سفيان صاحب " الهادي "، وأبي الطاهر صاحب " العنوان " وشيخه عبد الجبار الطرسوسي صاحب " المستنير "، و " الإرشاد "، و " الكفاية "، وسائر العراقيين، وهو اختيار أبي عمرٍو الداني والمحققين، والله تعالى أعلم»[(١)].

قال ابن الناظم: «يعني: أن بعض أهل الأداء اختار في السورة التي أولها ويل ولا، يريد ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ و ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ﴾ و ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ و﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ البسملة لمن سكت من القراء... والسكت عمن وصل منهم..»[(٢)].

وقال النويري: «واختير عمن وصل السكت: أي: اختار كثير من الآخذين

(١) النشر: (١/ ٢٦١).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص٤٧).

بالسكت لمن ذكر... واختار أيضاً كثير من الآخذين بالوصل لمن ذكر، ويدخل فيهم حمزة:

كصاحب الهداية والمبهج والتبصرة والإرشاد والمفيد والتجريد والتيسير وابني غلبون- السكت بين الأربع، وهو مذهب حسن.

والأحسن عدم التفرقة، واختاره الداني والمحققون، ووجهه عدم النقل»[(١)].

وذهب الترمسي إلى تضعيف هذا الاختيار ثم قال: «ويكفي في ضعف هذه التفرقة بين هذه السور وغيرها أنها استحسان غير منصوص عليها عن أحد من أئمة القراءات ولا رواتهم؛ فهي تفرقة ضعيفة نقلا ونظراً»[(٢)].

وقال الدكتور محمد محيسن: «ثم بيّن المؤلف أن بعض أهل الأداء اختار الفصل بالبسملة... لمن روي عنه السكت في غيرها ...كما بين المؤلف أن بعض أهل الأداء اختار السكت بين هذه السور التي ذكرت قبل المسمّاة بالأربع الزّهر لمن روي عنه الوصل في غيرها، وذلك لأن الوصل فيه إيهام لمعنى غير المراد»[(٣)].

معنى «اختير» هنا: أي: اختاره بعض أهل الأداء؛ لكن الأكثرين على عدم التفرقة وهو اختيارُ الإمام أبي عمرو الداني والمحقِّقين، كما ذكر ابن الجزري والنويري والترمسي، ولعله لذلك أتى بها بصيغة المفعول. والله أعلم.

ج- ما دل على مطلق الاختيار لجميع القراء:

وذلك قوله في باب الوقف على أواخر الكلم:

٣٥٤- وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفٍ وَرَدَا ... نَصًّا وَلِلْكُلِّ اخْتِيَارًا أُسْنِدا

قال ابن الجزري: «إلا أن أئمة أهل الأداء ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك (أي: الروم والإشمام) لجميع الأئمة فصار الأخذ بالروم، والإشمام إجماعًا منهم

(١) شرح طيبة النشر: (١/ ٢٩٣). مختصرا.

(٢) غنية الطلبة: (ص٥٨٨). وهو قول الصفاقسي في غيث النفع: (ص ٣٧٦).

(٣) الهادي: (١/ ١٢٣).

سائغًا لجميع القراء»[١].

وقال ابن الناظم: «يعني أنه ورد النص بالوقف بالروم والإشمام عن أبي عمرو والكوفيين، ولكن المختار عند أئمة القراءة الأخذ بهما لجميع القراء حتى صار الأخذ بهما شائعاً لكلهم مجمعاً عليه لجميعهم مسندا إذا وإن لم يرد نصاً»[٢].

وقال النويري: «ورد النص عن أبى عمرو والكوفيين بجواز الروم والإشمام في الوقف إجماعا، إلا أنه اختلف عن عاصم، فروى عنه جوازهما الداني وغيره، وابن شيطا من أئمة العراقيين، وهو الصحيح عنه، وهو معتمد الناظم في الإطلاق.

وأما غير هؤلاء فلم يأت عنهم فيهما نص، إلا أن أئمة أهل الأداء ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بهما لجميع الأئمة؛ فصار إجماعاً منهم لجميع القراء»[٣].

وبناء على ما سبق فإن معنى «اختياراً» هنا: أي: اختار الأئمة وأهل الأداء بالإجماع الأخذ بهما لجميع القراء. وعلى هذا؛ فالاختيار هنا لا يقتضي التفضيل وإنما يعني إجراء وجه من الأوجه لغير من ورد منصوصاً عنه قياساً على من ورد عنه استحساناً واختياراً.

ح- **ما دل على الاستحباب الفقهي فحسب.** وذلك قوله:

١٠٦- .....وَاسْتُحِبْ ... تَعَوُّذٌ وَقالَ بَعْضُهُمْ يَجِــبْ

يشير إلى مسألة مهمة، وهي هل التعوذ واجب أم مستحب، فالذي ذهب إليه الجمهور أنه مستحب، قبل القراءة على كل حال في الصلاة وغيرها، وحملوا الأمر في ذلك على الندب، وذهب آخرون إلى الوجوب[٤].

وعليه فمعنى «استحب» هنا: الاستحباب الفقهي. فلا تدخل هذه اللفظة في مقصود البحث. ولولا اشتراكها لفظياً مع عبارات الترجيح والاختيار ما ذكرتها.

---

(١) النشر: (٢/ ١٢٢).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص١٤٢).

(٣) شرح طيبة النشر: (٢/ ٥٠).

(٤) ينظر: النشر: (١/ ٢٥٨).

المبحث الرابع

أبرز دوافع الترجيح والاختيار عند الإمام ابن الجزري

لا شك أن ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ حينما يرجح وجهاً على آخر أو يختار وجهاً دون غيره؛ إنما ذلك نتيجة مسوغات ودوافع ينطلق منها؛ جعلَتْه يميز بين الوجوه، ويقدم بعضها على الآخر.

وقد مرّ في المبحثين السابقين بعض الأمثلة لذلك، ورغبة في الاختصار فقد صغت هذا المبحث على طريقة عرض النماذج والأدلة ثم الاستنباط منها وتلخيص ذلك في آخر المبحث. وعليه فسأسوق هنا مزيداً من النصوص من كلام ابن الجزري أو تفسيرات الشراح لكلامه، والتي يمكن من خلالها استخلاص ما أمكن من المسوغات والدوافع بإذن الله، ومن ذلك:

١. ترجيحه تفخيم الراء في: (المرء ومريم، مرية) في النشر بقوله: «وذهب المحققون، وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نصٌّ على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح»[(١)].

فذكر أنه رأي الجمهور، وأنه الذي تدل عليه النصوص، وأنه هو الذي عليه العمل، وأنه هو القياس الصحيح. ولذا رجحه في الطيبة بقوله:

٣٤٢- ....والصَّوابُ أَن يُفَخَّمَا ... عَن كُلِّ المرِء وَنَحْو مَـرْيَـمَـا

٢. اختياره الابتداء بالأصل لغير ورش في: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ ونحوها بقوله:

«الثالث: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ ترد الكلمة إلى أصلها فتأتي بهمزة الوصل وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة المضمومة بعدها، وهذا الوجه منصوصٌ عليه في "التيسير"، و"التذكرة"، و"الغاية"، و"الكفاية"، و"الإعلان"، و"الشاطبية"، وهو الوجه

(١) النشر: (٢/ ١٠٢).

الثاني في "التبصرة"، و"التجريد"، قال مكي: وهو أحسن، وقال أبو الحسن بن غلبون: وهذا أجود الوجوه، وقال في "التيسير": وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها؛ لما بينته من العلة في ذلك في كتاب "التمهيد"، وقال في "التمهيد": وهذا الوجه عندي أوجه الثلاثة، وأليق وأقيس من الوجهين الأولين... »[(١)].

ويلحظ من عبارات الأئمة التي نقلها قولهم: أَجْوَدُ الْوُجُوهِ، أَحْسَنُ الْوُجُوهِ وَأَقْيَسُهَا، أَوْجَهُ الثَّلَاثَةِ، أَلْيَقُ وَأَقْيَسُ. ولذا أشار إلى تقديمه في الطيبة بقوله:

٣٢٣-..... ... وَابْدَا لِغَيرِ وَرْشٍ بِالأَصْلِ أَتَمّ

٣. إشارته في النشر إلى ترجيح الترقيق في رؤوس الآي:

«وفصل آخرون في ذلك بين رءوس الآي، وغيرها. فرققوها في رءوس الآي للتناسب وغلظوها في غيرها لوجود الموجب قبلها، وهو الذي في التبصرة، وهو الاختيار في التجريد والأرجح في الشاطبية. والأقيس في التيسير...»[(٢)].

فذكر أنه الأرجح والأقيس والاختيار. ولذا أشار إلى ذلك في الطيبة بقوله:

٣٤٨- وَقِيلَ عِنْدَ الطَّاءِ وَالظَّا وَالْأَصَحْ ... تَفْخِيمُها وَالْعَكْسُ فِي الآيِ رجَحْ

٤. اختياره اتباع الرسم على غيره من الوجوه في ﴿أَيَّامًا﴾ ونحوها بقوله: «وهذا هو الأقرب إلى الصواب، وهو الأولى بالأصول، وهو الذي لا يوجد عن أحدٍ منهم نص بخلافه، وقد تتبعت نصوصهم فلم أجد ما يخالف هذه القاعدة»[(٣)].

وقال النويري: «أي: القول باتباع الرسم هنا عن كل القراء أجل وأحسن وأقوى من القول الذى قدمه»[(٤)].

فظهر مما مضى أن وجه اتباع الرسم امتاز بأنه هو الأقرب للصواب، وأنه الأولى

(١) النشر: (١/ ٤١٣).

(٢) النشر: (٢/ ١١٣).

(٣) النشر: (٢/ ١٤٥).

(٤) شرح طيبة النشر: (٢/ ٧١).

بالأصول، وهو الموافق للنصوص عن الأئمة، وأنه أحسن وأقوى وأنه قول الجمهور. وجميعها مسوغات للاختيار. ولذا نبه عليه في الطيبة بقوله:

٣٦٦- .... وَعَنْ كُلٍّ كَمَا الرَّسْمُ أَجَـلْ

٥. اختيار الإظهار في قوله تعالى: ﴿هَلۡ تَسۡتَوِي﴾ في [الرعد:١٦]، مع صحة الوجهين بقوله: «واستثنى جمهور رواة الإدغام عن هشامٍ اللام من هل في سورة الرعد في قوله: هل تستوي الظلمات والنور...»[(١)].

قال ابن الناظم: «أي: واختلف عن هشام في إدغامها في غير النون والضاد؛ فالجمهور على الإدغام، واستثنى أكثر المدغمين الحرف الذي في الرعد وهو ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي﴾ وهذا الذي في الشاطبية وغيرها، ولم يستثنه بعضهم كأبي العز وغيره من العراقيين. قوله: (عن جلهم) أي أكثرهم وجمهورهم قوله: «في الأتم» أي: في الأشهر؛ يعني أن الأكثرين من المدغمين على استثنائه»[(٢)].

فأشارا إلى أن ذلك هو الأشهر وهو قول الأكثرين. وقد نبه على ذلك في الطيبة بقوله:

٢٦٤- وَعَنْ هِشَامٍ غَيْرُ نَصٍّ يُدَّغَمْ ... عَنْ جُلِّهِمْ لَاحَرْفُ رَعْدٍ فِي ٱلْأَتَمّ

٦. ترجيح تفخيم الراء حالة الوقف مالم تكن مسبوقة بموجب من موجبات الترقيق بقوله: «وقد قدمنا أن القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء»[(٣)].

فأشار إلى أنه هو القول المنصور المقبول وأنه هو الذي عليه عمل أهل الأداء. ولذا نبه عليه في الطيبة بقوله:

---

(١) النشر: (٢/ ٨).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص١١٠).

(٣) النشر: (٢/ ١١٠).

٣٤٤- .... وَفِي سُكُونِ الْوَقْفِ فَخِّمْ وَانْصُرِ

٣٤٥-مَا لَمْ تَكُنْ مِنْ بَعْدِ يَا سَاكِنَةِ ... أَوْ كَسْرٍ اَوْ تَرْقِيقٍ اَوْ إِمَالَةِ

٧. فسر ابن الناظم قول ابن الجزري: «وَالْإِخْفَا أَجَلّ» فقال: «أي: وأقوى حجة»[(١)].

٨. أشار النويري إلى الخلاف في قوله: «السوء...» فقال: «واختلف عنهما في ﴿بِٱلسُّوَءِ إِلَّا﴾ بيوسف» [٥٣]، ﴿لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ﴾... فأبدل الأولى منهما واوا، وأدغم الواو التي قبلها فيها جمهور المغاربة وسائر العراقيين عن قالون والبزي معا ، وهذا هو المختار رواية مع صحته قياساً، وقال الداني في «المفردات»: لا يجوز في التسهيل غيره، وسهل الأولى منهما بين طردا للباب جماعة من أهل الأداء، وذكره مكي أيضاً، وذكرهما ابن بليمة، والشاطبي، والصحيح قياساً ورواية ما عليه الجمهور من الأول، وإليه أشار بقوله: (اصطفي).»[(٢)].

فبين أن من مسوغات تقديم هذا الوجه أنه هو الأصح قياساً ورواية وهو ما عليه الجمهور. ولذا نبه عليه في الطيبة بقول:

١٩٨- وَسَهَّلا فِي الكَسْرِ وَالضَّمِّ وَفِي ... بِالسُّوءِ وَالنَّبِيءِ الادْغَامُ اصْطُفِي

الخلاصة:

بناء على ما تقدم يمكنني أن أخلص من هذا البحث إلى أن أبرز دوافع الترجيح والاختيار عند الإمام ابن الجزري هي:

١. أن ذلك القول هو قول الجمهور. وقد يعبَّر عنه بأنه: قول سائر الرواة، أو قول الأكثرين.

٢. أنه هو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار، أو عند أهل الأداء.

---

(١) شرح طيبة النشر: (ص٦٣).

(٢) شرح طيبة النشر: (١/ ٤٤٢).

٣. أنه الأصح نصّاً.

٤. أنه الأصح رواية.

٥. أنه الأصح قياساً، أو هو الأقيس.

٦. أنه أقوى حجة.

٧. أنه هو الأصل.

٨. أنه هو المشهور.

هذا؛ وينبغي أن يُعلم أنَّ ما ذكرته واستخلصته إنما هو من خلال المواضع التي لها تعلق بالطيبة مما شملته الدراسة، وإلا فإنَّ مَن تتبع ذلك في النشر يجده أوسع من ذلك فيما أحسب؛ إذ اختيارات ابن الجزري وترجيحاته أكثر من ذلك، وكثير منها لم يشر إليه في الطيبة.

تنبيه:

أختم هنا بالإشارة إلى أن تقديم قول على آخر أو ترجيحه أو اختياره أو تفضيله لمسوغ ما لا ينافي كون هذا العلم إنما يؤخذ بالرواية والتلقي كما نص عليه الأئمة السابقون، وإنما المراد أن هذا الوجه قد وجدت فيه مزية أو قرينة أخرى جعلته يقدَّم على غيره من الوجوه، وقد يكون هذا المسوغ متعلقاً بالرواية، وقد يكون متعلقاً باللغة أو القياس أو غير ذلك مما تقدم، فكل ذلك جائز ما لم يؤدِّ إلى مصادرة الرواية، وقد تقدم أيضاً أن من معاني الاختيار اللغوية التفضيل، وبالتالي فإن تفضيل وجه من الوجوه على غيره لتلك المسوغات لا يظهر فيه إشكال إن شاء الله.

وقد نَبَّه النويري رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا المعنى فقال: «اعلم أن كلام الله تعالى واحد بالذات، متّفقه ومختلفه، فعلى هذا لا تفاضل فيه؛ ولهذا قال ثعلب: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى. نقله أبو عمر الزاهد في (اليواقيت).

والصواب أن بعض الوجوه يترجح بعضها على بعض باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب؛ لقوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢] ...»[(١)].

(١) شرح طيبة النشر: (١/ ٣٠٣). وينظر: الاختيار للدكتور أمين: ص ٤٣٩.

الخاتمة

أحمد الله على توفيقه وتيسيره، ويطيب لي أن أختم هذا البحث بأبرز ما تجلى لي من النتائج العلمية المستنبطة من خلاصة هذا البحث، متْبعة بالتوصيات.

النتائج:

١. أن ألفاظ الترجيح والاختيار الواردة في طيبة النشر تنقسم- بحسب مدلولها- إلى ستة أقسام:

أ- ما دل على ترجيح واختيار أحد الأوجه مع تصحيح غيره.

ب- ما دل على ترجيح أحد الأوجه مع تضعيف غيره.

ت- ما دل على تقوية وجه القراءة فحسب، دون تفضيله على غيره.

ث- ما حكى ابن الجزري اختياره عن بعض أهل الأداء بصيغة التضعيف.

ج- ما دل على مطلق الاختيار لجميع القراء.

ح- ما دل على الاستحباب الفقهي فحسب.

٢. استنتجت من ثنايا هذه الدراسة أن أبرز دوافع ابن الجزري للترجيح والاختيار ثمانية، هي:

أ. أن ذلك القول هو قول الجمهور أو قول سائر الرواة، أو قول الأكثرين.

ب. أنه هو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار. أو عند أهل الأداء.

ت. أنه الأصح نصّاً.

ث. أنه الأصح رواية.

ج. أنه الأصح قياساً، أو هو الأقيس.

ح. أنه أقوى حجة.

خ. أنه هو الأصل.

د. أنه هو المشهور.

٣. وردت ألفاظ الاختيار والترجيح في خمسة عشر لفظاً، تباينت مدلولاتها على النحو التالي:

أ. رَجَح: لها مدلولان:

١. الدلالة على تقديم الوجه مع بيان صحة غيره.

٢. الدلالة على تقوية وجه القراءة ونصرته. وذلك في سورة البقرة.

ب. اختِير: الدلالة على أن بعض أهل الأداء اختاره والأصح خلافه.

ت. المختار: الدلالة على تقديم الوجه عند ابن الجزري مع ورود غيره ما لم يقترن بما يدل على تضعيف غيره.

ث. اختيارا: الدلالة على أن القراء اجتمعوا على القراءة بوجه ما؛ اختياراً منهم واستحساناً.

ج. الصواب: أي: الصحيح مع تضعيف غيره.

ح. (رجِّح – الأصح- أولى – أحب- جلّ- أجلّ- الأتمّ-أتمّ): جميعها دلت على تقديم أحد الأوجه أداءً مع صحة غيره.

خ. اصطفي: لها معنيان:

١. الدلالة على تقديم الوجه مع بيان صحة غيره في (بالسوء إلا).

٢. الدلالة على تقديم الوجه مع تضعيف غيره في (للنبي إن- النبي إلا).

د. انصر: لها معنيان:

١. الدلالة على تقوية وجه القراءة ونصرته. وذلك في سورة البقرة.

٢. الدلالة على تقديم الوجه مع تضعيف غيره. وذلك في باب الراءات.

ذ. استحب: الدلالة على الاستحباب الفقهي فحسب.

٤. أن اختيار ابن الجزري تقديم وجه من الوجوه أو قوله عنه: أولى أو أصح ونحوها من العبارات، لا يدل -في الطيبة- على أن غيره غير صحيح؛ بل الجميع صحيح مقروء به -كما نص ابن الجزري في غير ما موضع-؛ بيد أن الوجه المذكور

مقدَّم على غيره.

٥. من خلال مطالعة شروحات الطيبة تبين للباحث أن شرح الإمام ابن الناظم يميل إلى الاختصار وكشف معنى البيت دون استطراد، بينما يميل الإمام النويري إلى شرح الطيبة من خلال نصوص النشر وبسط القول فيها، والعناية بإعرابها، وأما الإمام البنا والدكتور محمد محيسن فيهتمان بذكر خلاصة ما في الأبيات مع بيان المقروء به في زمانهما مما آل إليه العمل. وهما يفيدان الباحث في تتبع ما عليه العمل. وهذا مما يدفع الباحث للرجوع إليها جميعاً.

٦. ينبغي أن يعلم أنه إذا ترك ابن الجزري وجهاً من الوجوه اختياراً منه وأخذ به المحررون أو العكس؛ فإن القارئ بهذا الوجه أو التارك له متبعاً لاختيار ذلك المحرر، لا نستطيع أن نمنعه من ذلك؛ لكن نقول هو اختيار ذلك المحرر ولا نقول اختيار ابن الجزري. وأحسب أن هذا الفهم مما يخفف كثيراً من الحدةِ والاحتدام بين الباحثين والمقرئين في نظري.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

١. دراسة منهج ابن الجزري في مصطلحي الترجيح والاختيار في كتابه النشر.

٢. دراسة مناهج المتقدمين في استعمال هذين المصطلحين.

٣. دراسة أثر الشاطبية في منهج ابن الجزري في الطيبة دراسة منهجية موازنة.

٤. دراسة مسوغات الاختيار والترجيح ودوافعه في كتاب النشر.

هذا ما تيسر لي جمعه وتحريره بحسب ما توفر لي من المصادر والطاقة، وأرجو أن يكون مساهمة مباركة في مدارسة هذه المنظومة المباركة وأصلها العظيم النشر، كما آمل أن يفتح باباً للبحث فيها والتحرير والتنقير.

والله المسؤول أن يتجاوز عما كان فيه من نسيان أو تقصير، وهو حسبي ونعم النصير، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

١. **القرآن الكريم، مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي**، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

٢. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء(ت:١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ٣، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

٣. **الاختيار عند القراء مفهومه ومراحله وأثره في القراءات**، للدكتور أمين بن إدريس فلاته، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، ط١، ١٤٣٦هـ.

٤. **الأعلام**، لخير الدين بن محمود الزركلي ، (ت: ١٣٩٦هـ) ، دار العلم، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٥. **الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات**، لإبراهيم بن سعيد الدوسري، مكتبة الرشد– الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦. **إمتاع الفضلاء بتراجم القُرَّاء**، لإلياس بن أحمد البرناوي، دار الزمان، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٨هـ .

٧. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**؛ لأبي حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم النشار(ت:٩٣٨هـ)، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود وأحمد المعصراوي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

٨. **تقريب النشر في القراءات العشر**، لمحمد بن محمد بن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، تحقيق: علي عبد القدوس عثمان الوزير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ ، ١٤٢١هـ.

٩. **التقرير والتحبير**، لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (ت: ٨٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٠. **تهذيب القراءات**، لمحمد بن أبي بكر المرعشي، تحقيق: خالد عبد السلام بركات، دمشق، سوريا، دار الغوثاني، ط١، ١٤٣٣هـ.

١١. **جامع أسانيد ابن الجزري**، لمحمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، اعتنى به: د. حازم حيدر، كرسي تعليم القرآن وإقرائه، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١، ١٤٣٥هـ.

١٢. **الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية**، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد بركات، دار الغوثاني، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.

١٣. **الروض النظير في أوجه الكتاب المنير**، للشيخ محمد المتولي، (ت:٨٣٣)، تحقيق: محمد إبراهيم سالم، المكتبة الأزهرية- القاهرة، ٢٠٠٦.

١٤. **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لمحمد بن محمد النويري، (ت: ٨٥٧هـ)، تحقيق : مجدي محمد باسلوم ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤٢٤هـ .

١٥. **شرح طيبة النشر في القراءات**، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ.

١٦. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ.

١٧. **الطرازات المعلِمة في شرح المقدمة الجزرية**، لعبد الدائم بن علي الأزهري(٨٧٠هـ)، تحقيق: فرغلي عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ. مصر.

١٨. **طيبة النشر في القراءات العشر** ، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني، ط٤، ١٤٢٧هـ

١٩. **غاية النهاية في طبقات القراء**. لمحمد بن محمد ابن الجزري، (ت:٨٣٣)، مكتبة ابن تيمية.

٢٠. **فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات**، لمحمد إبراهيم محمد سالم (ت: ١٤٣٠هـ)، دار البيان العربى، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢١. **كتاب العين**، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٢. **اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية**، لأحمد بن محمد القسطلاني(٩٢٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، ط١، ١٤٣٣هـ.

٢٣. **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم الأنصاري (ابن منظور، ت:٧١١هـ)، دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٢٤. **المجموع شرح المهذب** ((مع تكملة السبكي والمطيعي، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الفكر.

٢٥. **المحصول**، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨ هـ.

٢٦. **معجم المؤلفين**، لعمر بن رضا كحالة (ت:١٤٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٧. **معجم مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٢٨. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار**، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : د. طيّار آلتى قولاج، استانبول، ط١، ١٤١٦ هـ.

٢٩. **المفردات في غريب القرآن**، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت:٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٠. **المنح الفكرية شرح المقدمة الجزري**، للملا علي بن سلطان القارئ (١٠١٤هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن عباس، قرطبة، ط١.

٣١. **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، لمحمد بن علي ابن القاضي الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣٢. **النشر في القراءات العشر**، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.

٣٣. **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لمحمد بن محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٥٥
المقدمة	٥٦
التمهيد: التعريف بمنظومة طيبة النشر ومؤلفها	٦٠
المبحث الأول: تعريف الترجيح والاختيار وذكر ألفاظهما	٦٤
المبحث الثاني: حصر الألفاظ الدالة على الترجيح والاختيار وبيان معانيها إجمالاً.....	٦٨
المبحث الثالث: أقسام ألفاظ الترجيح والاختيار الواردة في طيبة النشر	٧٥
المبحث الرابع: أبرز دوافع الترجيح والاختيار عند الإمام ابن الجزري	٩٧
الخاتمة	١٠٣
ثبت المصادر والمراجع	١٠٦
فهرس الموضوعات	١١٠